

الفصل الثالث عشر

اللوبي "الاسرائيلي" والسياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثالث عشر

اللوبي "الاسرائيلي" والسياسة الخارجية الأمريكية

واضعا هذه الوثيقة هما أكاديميان أمريكيان الأول هو ستيفن وولت أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد، والثاني هو جون مير شايمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، وفيه يكشفان عن سر العلاقة الاستثنائية بين الولايات المتحدة و"اسرائيل"، ودور اللوبي "الاسرائيلي" في السياسات الأمريكية. بعد نشر التقرير الوثيقة، رغم علميته وحياديته، تعرض الأستاذان إلى حملة عدائية منظمة وواسعة لأنهما اقتربا من محظورات تمس علاقة غريبة بين الولايات المتحدة و"اسرائيل" لا مثيل لها في التاريخ، لعب فيها اللوبي "الاسرائيلي" دوراً بارزاً حيث تمكن من الإمساك بمفاصل القرار الأمريكي وتحويل السياسة الأمريكية إلى سياسة "اسرائيلية".

فقد تخلت جامعتا هارفارد وشيكاغو عن الأستاذين وقامت إدارتا الجامعتين بإزالة شعاريهما من على غلاف التقرير، كما حذفنا إشارة تقليدية تشير إلى أن التقرير على مسؤولية واضعيه ولا يعبر عن رأي الجامعة، وإن حقوق النشر محفوظة للمؤلفين، في خطوة تعكس مدى تأثير وسيطرة اللوبي "الاسرائيلي" على مفاصل الحياة الأمريكية ومنها الأكاديمية. والمقصود بما تعرض له وولت ومير شايمر تأديب كل من يجرؤ على ذكر حقيقة وواقع النفوذ "الاسرائيلي" في الولايات المتحدة، وفرض إرهاب فكري على البحث العلمي.

العنوان الأصلي THE ISRAEL LOBBY AND U.S. FOREIGN POLICY

المؤلفان:

1. جون مير شايمر: أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو
Stephen M. Walt: John F. Kennedy School of Government Harvard University
2. ستيفن وولت: أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد
John J. Mearsheimer: Department of Political Science University of Chicago

الكيان يمثل عبئاً استراتيجياً ومع ذلك فإنه يحظى بأكبر دعم في التاريخسياسة الولايات المتحدة الخارجية تصوغ الأحداث وتضعها في كل بقعة من بقاع الدنيا. ولا يصدق هذا القول على جزء من أجزاء العالم صدقه على الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تحظى بأهمية إستراتيجية كبرى، في حين تعج باضطرابات لا تهدأ اليوم حتى

تتأجج غداً، وفي أحدث تجليات حراكها ساعدت محاولة إدارة بوش وسعيها في الآونة الأخيرة إلى تحويل المنطقة إلى مجتمّع من الديمقراطيات على انبثاق تمرد عتيّ عصيّ على السحق، ما إن يقصف ويحترق حتى ينتفض وينبعث مجدداً من بين سحب الدخان وثنايا الرماد، كما أسهمت في أحداث ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، وكانت حافزاً للتفجيرات الإرهابية في كل من مدريد ولندن وعمان، فإذا كانت كل هذه المخاطر تحقّق بجماعات ضخمة من الناس، فإن على كل بلدان العالم أن تعي ضرورة فهم تلك القوى التي تقف وراء سياسة الولايات المتحدة الشرق أو سطية وتحركها.

ينبغي أن تحظى المصلحة القومية الأمريكية بالصدارة المطلقة في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. إلا أنه وعلى امتداد الفترة الزمنية الماضية، ولا سيما منذ حرب يونيو/حزيران من عام، 1967 ظلت علاقة الولايات المتحدة بـ "إسرائيل" هي حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة الشرق أو سطية. وأدت المزاوجة بين سياسة الدعم المتواصل وغير المحدود من أميركا لـ "إسرائيل"، وبين السعي لنشر الديمقراطية في أرجاء المنطقة، إلى إلهاب مشاعر السخط في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي، وهددت أمن الولايات المتحدة.

وليس لهذه الحالة نظير في التاريخ السياسي الأمريكي، فما الذي جعل الولايات المتحدة ترضى بأن تنحي جانباً أمنها الخاص بصفتها بلداً كبيراً ودولة عظمى خدمة لمصالح دولة أخرى، ولربما جناح الخيال بذهن المرء بعيداً فخال أن أواصر التلاحم بين البلدين تقوم على مصالح إستراتيجية مشتركة، أو على قيم ومبادئ أخلاقية التزمها والتشبث بها بحذافيرها فرض واجب.

غير أنه وكما سوف نبين فيما يلي أنه لا يمكن تبني أي من هذين التفسيرين لشرح وتعليل المستوى الاستثنائي والمميز جداً من الدعم المادي والدبلوماسي والعسكري الذي تمد به الولايات المتحدة "إسرائيل".

وعوضاً عن ذلك كان مجمل حراك سياسة الولايات المتحدة يكاد كله يعزى إلى سياسات أميركا المحلية، وبخاصة إلى نشاطات جماعة الضغط "الإسرائيلية" أو "اللوبي الإسرائيلي". نعم لقد نجحت جماعات ضغط المصالح الخاصة الأخرى في استمالة سياسة الولايات المتحدة الخارجية وحرفها إلى اتجاهات تحايلها وترضيها. لكن أياً من جماعات الضغط الأخرى كلها لم يحقق نجاحاً يماثل أو يداني ما أحرزه اللوبي "الإسرائيلي" من انتصارات، ولم تقلح أي جهة أخرى في أن تنأى بالسياسة الخارجية الأمريكية وتجنح بها بعيداً عن مقتضيات المصلحة القومية الأمريكية، في حين انبرى هذا اللوبي ذاته وفي الوقت نفسه لإقناع الأميركيين بأن مصالح أميركا ومصالح "إسرائيل" متطابقة في الجوهر.

وفيما يلي سوف نتصدى لوصف الأساليب والسبل التي اتبعتها جماعة الضغط هذه، حتى أفلحت في "اجترار هذا الانجاز المذهل، وكيف أن نشاطاتها صاغت التوجهات والتصرفات والسياسات الأمريكية في هذه المنطقة الحساسة، فإذا ما أخذنا في الحسبان الأهمية الإستراتيجية الهائلة للشرق الأوسط وتأثيراته المحتملة وتداعيات ما يمكن أن يحدث فيه، يتبين أن على الجميع، سواء أكانوا أمريكيين أو غيرهم، أن يفهموا ويتصدوا لتأثير هذا اللوبي على السياسة الأمريكية.

ونحن نقدر تماماً أن هذا التحليل ربما يقض مضجع بعض القراء ويزعجهم، إلا أن ما نورده هنا من حقائق ليست مثار جدل في أوساط العلماء والباحثين المطلعين، وفي الحقيقة تستند رواياتنا، وإلى حد كبير، إلى عمل العلماء والصحافيين "الاسرائيليين" الذين يستحقون منا الإشادة وعظيم الثناء لما ألقوه من أضواء على هذه القضايا. كما أننا نعتد أيضاً على ما وافانا به أيضاً الدعاة المحترمون لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية المشغلة في هذا المجال، سواء أكانت "اسرائيلية" أم غير ذلك، من أدلة. وعلى نحو مشابه، فإن دعاوانا بشأن نفوذ وتأثير اللوبي "الاسرائيلي" تستند إلى شهادات من أعضاء اللوبي ذاته، إضافة إلى شهادة من سياسيين عملوا معهم. وبالطبع فإن القراء ربما يرفضون استنتاجاتنا، غير أن المستندات التي اعتمدنا عليها فيما خالصنا إليه لا جدال فيها ولا يتطرق إليها الشك.

منذ حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام، 1973 أغدقت واشنطن على "اسرائيل" قدراً هائلاً من الدعم، يتقزم إزاءه كل ركام الدعم المقدم لأي دولة أخرى في العالم، كانت "اسرائيل" على مدار هذه الحقبة المتطولة أكبر متلق على الإطلاق لهذا الدعم والمعونات الإجمالية والهبات السنوية منذ الحرب العالمية الثانية. فإجمالي العون الأمريكي المباشر لـ "اسرائيل" يفوق 140 مليار دولار في عام، 2003 وتتلقى "اسرائيل" نحو 3 مليارات دولار من المساعدات الخارجية المباشرة كل عام، وهو ما يمثل نحو خمس ميزانية العون الخارجي الأمريكي الذي تقدمه الولايات المتحدة. فإذا ما قسنا المسألة بالمقياس الفردي نرى أن الولايات المتحدة تقدم لكل "اسرائيلي" عوناً مباشراً يبلغ نحو 500 دولار كل سنة، ويتعاضد عجب المرء من هذا السخاء المفرط حين يدرك أن "اسرائيل" اليوم دولة صناعية ثرية يعادل الدخل الفردي فيها نظيره في كوريا الجنوبية أو اسبانيا.

دعم الصناعات الحربية

وتحظى "اسرائيل" أيضاً بصفقات أخرى خاصة من واشنطن بأشكال شتى. ويحصل متلقو العون الآخرون على مخصصاتهم المالية فصلياً أي دفعة كل ثلاثة أشهر، لكن "اسرائيل" تستلم مخصصاتها كاملة في مستهل كل سنة مالية من دون تسويق أو تأخير، وهكذا تغنم فوائد إضافية أكبر. ويطلب من معظم متلقي المساعدات

العسكرية الأمريكية أن ينفقوا هذا التمويل كله في الولايات المتحدة، إلا أن "إسرائيل" تستطيع أن تستخدم نحو 25% من أموال الدعم المخصصة لها لتدعم صناعاتها الحربية و"إسرائيل" هي المتلقي الوحيد للمساعدات الأمريكية الذي لا يطلب منه قط أن يقدم كشفاً توضيحياً للكيفية التي يتم بها إنفاق أموال الدعم هذه، وهو إعفاء يجعل من المستحيل في واقع الأمر الحيلولة من دون أن يستخدم هذا المال لأغراض تعارضها الولايات المتحدة، مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

وعلاوة على ذلك، زودت الولايات المتحدة "إسرائيل" بنحو 3 مليارات دولار لتطوير أنظمة تسليح مثل طائرة "لافي" التي لم يردها البنتاجون ولم يكن يحتاجها في الوقت الذي كانت تتيح فيه "إسرائيل" الحصول على أحدث ما في الترسانة الأمريكية من أسلحة متطورة فتاكة مثل مروحيات "بلاك هوك" وطائرات "إف - 16"، وأخيراً فإن الولايات المتحدة تفتح لـ "إسرائيل" الباب على مصراعيه للحصول على معلومات استخباراتية تضمن بها حتى على أخلص حلفائها في حلف الناتو، هذا فضلاً عن غض الطرف من جانب الولايات المتحدة لحيازة "إسرائيل" للأسلحة النووية.

فضلاً عن هذا وذلك، تزود واشنطن "إسرائيل" بدعم دبلوماسي مضطرد ومتواصل. فمُنذ عام 1982 اعترضت الولايات المتحدة على نحو 32 قراراً دولياً من قرارات مجلس الأمن الدولي وأشهرت في وجهها سيف الفيتو لأنها اعتبرتها متقدمة لـ "إسرائيل"، وهو عدد يفوق العدد الإجمالي للامرات التي استخدم فيها أعضاء مجلس الأمن الآخرون مجتمعين حق الفيتو. كما أنها تعرقل مساعي الدول العربية لوضع مسألة ترسانة الأسلحة النووية "الإسرائيلية" على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والولايات المتحدة لا تتلأأ أبداً في نصرة "إسرائيل" بل تهب فوراً لموازرتها ونجرتها في زمن الحرب وتقف وراءها وتدعمها دعماً كاملاً حين تتفاوض لفرض السلام. فإدارة الرئيس نيكسون أعادت إمداد وتجديد ترسانة "إسرائيل" من الأسلحة خلال حرب أكتوبر/ تشرين الأول، 1973 وحمّت "إسرائيل" من التهديد الذي كان يمثله التدخل السوفييتي وانضمت واشنطن بعمق في المفاوضات التي أنهت تلك الحرب، هذا إضافة إلى مشاركتها المكثفة في عملية "الخطوة خطوة" المطولة التي تبعت ذلك، تماماً كما لعبت دوراً محورياً في المفاوضات التي سبقت وأعقبت اتفاقيات أوسلو عام 1993. وبين الفينة والفينة كانت ثمة خلافات عارضة تبرز بين المسؤولين الأمريكيين و"الإسرائيليين" في الحالتين لكن الولايات المتحدة قامت بتنسيق مواقفها مع "إسرائيل" بحميمية مطلقة، وكانت دائماً تدعم وتناصر الموقف "الإسرائيلي" في المفاوضات، وفي الحقيقة، قال أحد المشاركين الأمريكيين في مفاوضات كامب ديفيد لعام 2000 لاحقاً: "كنا في الأعم الأغلب من الحالات، نقوم بدور المحامي عن "إسرائيل".

وكما سوف نناقش فيما يلي، فإن واشنطن قد منحت "إسرائيل" هامشا هائلا من حرية التحرك بلا رقيب أو حسيب في تعاملها مع المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى عندما كانت أفعالها تصادم السياسة الأمريكية المعلنة. وفوق ذلك فإن إستراتيجية إدارة بوش الطموحة بتحويل الشرق الأوسط ابتداء بغزو العراق ترمي في جزء منها على الأقل إلى تحسين وضع "إسرائيل" الاستراتيجي فبعيداً عن تحالفات زمن الحرب، من الصعب أن يفكر المرء بمثال آخر حدث فيه أن زود بلد ما بلداً آخر بنفس المستوى من الدعم المادي والدبلوماسي الذي يغدق على "إسرائيل" ولفترة طويلة جداً. وباختصار فإن دعم أميركال "إسرائيل" فريد من نوعه.

وهذا الدخاء منقطع النظير كان يمكن فهمه لو كانت "إسرائيل" مصدر قوة إستراتيجية نفيسة، أو لو كانت هناك قضية أخلاقية ملحة تقتضي دعماً أميركياً مستداماً غير أن هاتين الحجبتين لا تقنعان أحداً.

عبء استراتيجي

وفقاً لما ورد في موقع إيباك (اللجنة الأمريكية "الإسرائيلية" المشتركة للشؤون العامة) على شبكة الانترنت فإن: "الولايات المتحدة و"إسرائيل" شكلتا شراكة فريدة لمواجهة التهديدات الإستراتيجية المتعاضمة في الشرق الأوسط.. ويمنح هذا الجهد التعاوني فوائد جمة لكل من الولايات المتحدة و"إسرائيل". وهذا الزعم يمثل أحد أركان الإيمان في أوساط مناصري "إسرائيل"، ودائماً ما يستشهد به ويثار بصورة روتينية من قبل الساسة "الإسرائيليين" والأمريكيين المواليين لـ "إسرائيل".

ولربما كانت "إسرائيل" رصيذاً استراتيجياً بالغ الأهمية في حقبة الحرب الباردة، فعندما خدمت "إسرائيل" بصفة وكيل مفوض يثوب عن أميركا في بعض المهام بعد حرب يونيو/حزيران عام، 1967 ساعدت "إسرائيل" وأسهمت مساهمة فاعلة في احتواء التوسع السوفييتي في المنطقة، وألحقت هزائم مذلة بزبائن السوفييت في الشرق الأوسط مثل مصر وسوريا، ومن حين لآخر ساعدت "إسرائيل" على حماية حلفاء الولايات المتحدة الآخرين وحملت براعة "إسرائيل" العسكرية وتقوقها موسكو على أن تتدفق المزيد من الأموال تدعم بها زبائنها الخاسرين. كما قدمت "إسرائيل" للولايات المتحدة معلومات استخباراتية مفيدة عن القدرات السوفييتية.

ولا ينبغي المغالاة في تصوير قيمة "إسرائيل" الإستراتيجية خلال تلك الفترة إذ لم يكن دعم "إسرائيل" زهيد الثمن، بل كانت كلفته باهظة، فضلاً عن أنه عقد علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي. فعلى سبيل المثال أجم قرار الولايات المتحدة بمنح "إسرائيل" مبلغ 2، 2 مليار دولار على هيئة مساعدات عسكرية طارئة خلال حرب أكتوبر/ تشرين الأول غضب العرب وأثار حفيظة منظمة "أوبك" ففرضت حظراً

نفطياً ألحق بالاقتصادات الغربية ضرراً بالغاً والأدهى من ذلك أن قوة "إسرائيل" العسكرية لم تستطع أن توفر الحماية للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى سبيل المثال لم يكن في وسع الولايات المتحدة الاعتماد على "إسرائيل" عندما أثارت الثورة الإيرانية في عام، 1979 المخاوف وتصادد القلق بشأن أمن الإمدادات النفطية في الخليج العربي، وتعين عليها بدلاً من ذلك إنشاء "قوة الانتشار السريع" الخاصة بها. وحتى لو كانت "إسرائيل" بالفعل رصيذاً استراتيجياً له أهميته زمن الحرب الباردة، فإن حرب الخليج الأولى في عام 1990/1991 أماطت اللثام عن حقيقة أن "إسرائيل"، أخذاً بالتحول إلى عبء استراتيجي، فالولايات المتحدة لم تستطع استخدام القواعد "الإسرائيلية" خلال الحرب خشية المخاطرة بتمزيق التحالف ضد العراق، وكان عليها أن تحولّ مواردها وعتادها المتطور (على سبيل المثال منظومة بطاريات صواريخ الباتريوت) لتتني ثل أبيب عن القيام بأي عمل يمكن أن يفصم أو يوهن عرى التحالف الذي تشكل ضد صدام حسين، وكرر التاريخ نفسه مرة أخرى في عام، 2003 فعلى الرغم من تلهف "إسرائيل" لقيام الولايات المتحدة بمهاجمة العراق فإن الرئيس بوش لم يكن في وسعه الطلب إليها بأن تمد يد العون من دون أن يشعل فتيل معارضة عربية، لذا بقيت "إسرائيل" عند الخط الجانبي مرة أخرى.

وبداية من حقبة التسعينات، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول كان من أبرز ما سيق من ذرائع لتبرير دعم الولايات المتحدة لـ "إسرائيل" أن الدولتين كلتيهما مهددتان بالجماعات الإرهابية المنتشرة في العالم العربي أو العالم الإسلامي، ومن قبل زمرة من "الدول المارقة" التي تدعم هذه الجماعات وتسعى لحيازة أسلحة دمار شامل. وهذا الأساس المنطقي الذي يتحججون به يذطوي على فكرة أنه يتوجب على واشنطن أن تطلق يد "إسرائيل" في تعاملها مع الفلسطينيين لتصنع بهم ما تشاء، والكف عن أي محاولة للضغط على "إسرائيل" لتقديم تنازلات إلى أن يتم بشكل كامل سجن جميع الإرهابيين الفلسطينيين أو قتلهم. كما يحمل هذا المنطق في ثناياه فكرة أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تلاحق دولاً مثل جمهورية إيران الإسلامية، و عراق صدام حسين، و سوريا بشار الأسد، وان تضيق الخناق عليها، وهكذا صار ينظر إلى "إسرائيل" على أنها الحليف المصيري الأكثر أهمية في الحرب على الإرهاب، لأن أعداءها هم أنفسهم أعداء أمريكا.

ويبدو هذا الأساس المنطقي الجديد مقنعاً، لكن "إسرائيل" في الحقيقة عبء في الحرب على الإرهاب، كما أنها عقبة في الجهد الأوسع المطلوب للتعامل مع الدول المارقة.

وبادئ ذي بدء فإن "الإرهاب" إنما هو تكتيك يستخدمه حشد واسع جداً من الجماعات السياسية، إذ فهو ليس بالعدو المفرد الموحد الموصفات. والمنظمات "الإرهابية" التي تهدد "إسرائيل" (حماس أو حزب الله مثلاً) لا تهدد الولايات

المتحدة، إلا عندما تتدخل ضدها (كما في لبنان عام 1982). وفوق ذلك فإن "الإرهاب" الفلسطيني ليس عنفاً عشوائياً موجهاً ضد "إسرائيل" أو ضد الغرب، بل هو رد على حملة "إسرائيل" التي تشنها منذ دهر طويل وتبتغي بها استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثار جدل آخر في عام 2004 عندما كشف النقيب عن أن أحد كبار مسؤولي البنجاحون وهو لاري فرانكلين قد سرب معلومات سرية للغاية إلى دبلوماسي "إسرائيلي" يساعده اثنان من كبار مسؤولي "إيباك" و"إسرائيل" ليست هي الدولة الوحيدة التي تتجسس على الولايات المتحدة، غير أن استعدادها التام للتجسس على نصيرها الأكبر يلقي بالمزيد من ظلال الشك على قيمتها الإستراتيجية.

بعيداً عن قيمتها الإستراتيجية المزعومة دأب مناصرو "إسرائيل" أيضاً على المجادلة بأنها تستحق دعماً أمريكياً غير مشروط لأنها: (1) ضعيفة يحيط بها الأعداء، (2) ديمقراطية، فهي مفضلة في الناحية الأخلاقية، (3) عانى الشعب اليهودي ما عاناه من جرائم الماضي لذا فإنه يستحق معاملة خاصة، (4) تصرف "إسرائيل" متفوق أخلاقياً على سلوك أعدائها.

لكننا حين نمعن النظر في هذه الحجج نراها غير مقنعة كلها، نعم ثمة قضية أخلاقية قوية لدعم وجود "إسرائيل" لكن وجودها هذا غير مهدد. وإذا ما نظرنا بموضوعية فإن مسلك "إسرائيل" في الماضي والحاضر لا يقدم لنا الأساس الأخلاقي لتفضيلها على الفلسطينيين.

نصرة الضحية المضطهدة؟

لطالما جرى تصوير "إسرائيل" على أنها ضعيفة مسكينة محاصرة، فهي في الإعلام داوود اليهودي يطوقه العربي العدوانى جالوت. ومنذ البدء استمات الأداة "الإسرائيليون" والكتّاب المتعاطفون مع "إسرائيل" لترسيخ هذه الصورة وتغذيتها وترويجها، وحرصوا على هذه الخطة أشد الحرص، بيد أن الصورة المعاكسة تماماً هي لب الحقيقة، فعلى عكس الاعتقاد الشعبي الشائع كان لدى الصهاينة قوات مسلحة أكبر عدداً وأفضل عتاداً وقيادة خلال العام 1948 وحقق الجيش "الإسرائيلي" انتصارات سهلة ضد مصر خلال العدوان الثلاثي عام 1956 وضد كل من مصر والأردن وسوريا في عام، 1967 وذلك قبل أن يبدأ الجسر الجوي الأمريكي يتفق بالأسلحة والمساعدات الضخمة على "إسرائيل"، وتقدم هذه الانتصارات دليلاً ناطقاً ليس ثمة ما هو أفصح منه على مدى ما تنتشع به "إسرائيل" من روح وطنية، وسعة ما تتمتع به من قدرات تنظيمية وتفوق ما تباهي به من براعة عسكرية، غير أن هذه الانتصارات تكشف النقيب أيضاً عن أن "إسرائيل" كانت أبعد ما تكون عن العجز والضعف حتى في سني إنشائها الأولى.

وها هي "إسرائيل" اليوم القوة العسكرية الأعظم جبروتاً في الشرق الأوسط على الإطلاق، فقواتها التقليدية تتفوق بشكل كاسح على جيرانها، كما أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية. وكانت مصر والأردن قد وقعتا اتفاقيات سلام مع "إسرائيل"، كما عرضت المملكة العربية السعودية أن تحذو حذوها وخسرت سوريا نصيرها السوفييتي الراعي بانهيار الاتحاد السوفييتي، وأما العراق فكان الإنهاك قد أقعده جراء الحروب الثلاث المدمرة التي خاضها أو أرغم على خوضها، كما أن إيران تبعد مئات الأميال والفلسطينيون يكاد لا يوجد بين أيديهم سوى قوة من الشرطة الهشة البنيان، المتدنية التسليح والضعيفة التي تعجز عن فرض الأمن ناهيك عن أن يكون بحوزتهم من القوة العسكرية ما يهدد "إسرائيل".

وحسبما جاء في دراسة تقويمية أجراها مركز جافي التابع لجامعة تل أبيب والمتخصص بالدراسات الاستراتيجية فإن "التوازن الاستراتيجي هو لمصلحة "إسرائيل" على وجه اليقين، والفجوة النوعية الهائلة أصلاً بين القدرات العسكرية العربية وبين القدرات "الإسرائيلية" آخذة بالاتساع، وقوى الردع "الإسرائيلية" في تعاطف مستمر، وهناك تفوق كاسح على جيرانها". فإذا كانت نصره الضعيف المظلوم المهيض الجناح والمضطهد تشكل أساساً منطقياً قاهرراً تقتضيه منظومة المبادئ الخلقية، فعندها يجب على الولايات المتحدة أن تدعم خصوم "إسرائيل" وتهب لنصرتهم.

"إسرائيل" أول من مارس الإرهاب منذ قيامها العام 1948

كثيراً ما يتم تبرير الدعم بالإدعاء بأن "إسرائيل" ديمقراطية زميلة محاطة بدكتاتوريات معادية. ويبدو هذا المنطق مقنعاً، ولكنه لا يستطيع تفسير المستوى الحالي من الدعم الأمريكي، لأن هناك العديد من الديمقراطيات في العالم، ولكن أياً منها لا يتلقى الدعم السخي الذي تتلقاه "إسرائيل". وقد أطاحت الولايات المتحدة بحكومات ديمقراطية في الماضي ودعمت طغاة مستبدين عندما اعتقدت بأن ذلك يدعم المصالح الأمريكية، كما أن لها علاقات طيبة مع عدد من الدكتاتوريات اليوم. وعلى ذلك، فإن كون الدولة ديمقراطية لا يبرر ولا يفسر دعم أمريكا لـ "إسرائيل".

كما أن حجة "الديمقراطية المشتركة" تضعفها جوانب في الديمقراطية "الإسرائيلية" لا تتفق مع جوهر القيم الأمريكية. فالولايات المتحدة ديمقراطية ليبرالية، يفترض أن يتمتع فيها أفراد كل ديانة أو جماعة سكانية أو عرقية بحقوق متساوية. وفي المقابل، قامت "إسرائيل" بوضوح باعتبارها دولة يهودية، كما أن حق المواطنة فيها مبني على قرابة الدم. ومع أخذ هذا المفهوم لحق المواطنة بعين الاعتبار، لا يبدو مدهشاً أن تجري معاملة عرب "إسرائيل" البالغ عددهم 1.3 مليون

نسمة باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، أو أن تجد لجنة حكومية "إسرائيلية" شكلت أخيراً أن "إسرائيل" تتصرف نحوهم بطريقة قائمة على "الإهمال والتمييز". وبالمثل، لا تسمح "إسرائيل" للفلسطينيين الذين يتزوجون مواطنات "إسرائيليات" بأن يصبحوا مواطنين هم أنفسهم، ولا تمنح هؤلاء الأزواج حق العيش في "إسرائيل"، وقد وصفت منظمة حقوق الإنسان "الإسرائيلية" بتسليم هذا التقييد بأنه "قانون عنصري يقرر من يستطيع العيش هنا بناء على معايير عنصرية"، ومثل هذه القوانين قد تكون قابلة للتفهم، بأخذ المبادئ المؤسسة لـ "إسرائيل" بعين الاعتبار، ولكنها لا تنسجم مع تصور أمريكا للديمقراطية.

كما يتقوض وضع "إسرائيل" الديمقراطي بفعل رفضها منح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة خاصة بهم، فـ "إسرائيل" تتحكم بحياة نحو 3، 8 مليون فلسطيني في غزة والصفة الغربية، بينما تستعمر أراضي كان الفلسطينيون يقيمون فيها منذ عهد بعيد. و"إسرائيل" ديمقراطية رسمياً، ولكن ملايين الفلسطينيين الذين تتحكم بهم محرومون من الحقوق السياسية الكاملة، وبذلك يصبح منطق "الديمقراطية المشتركة" واهناً تبعاً لذلك.

التعويض عن جرائم سابقة

ثمة تبرير أخلاقي ثالث هو تاريخ المعاناة اليهودية في الغرب المسيحي، وبخاصة الأحداث المأساوية للمحرقة اليهودية، ولأن اليهود تم اضطهادهم على مدى قرون، ولا يمكن أن يكونوا في مأمن إلا في وطن يهودي، فإن البعض يعتقد بأن "إسرائيل" تستحق معاملة خاصة من قبل الولايات المتحدة.

وما من شك في أن اليهود قد عانوا كثيراً جراء ارث اللاسامية الخسيس، وإن خلق "إسرائيل" كان رداً ملائماً على سجل طويل من الجرائم، وكما قلنا، يوفر هذا التاريخ قضية أخلاقية قوية لدعم وجود "إسرائيل"، ولكن خلق "إسرائيل" تضمن جرائم إضافية ارتكبت ضد طرف ثالث بريء في أغلب الأحيان، وهو الفلسطينيون.

وتاريخ هذه الأحداث مفهوم تماماً، فعندما بدأت الصهيونية السياسية جدياً في أواخر القرن التاسع عشر، كان هنالك نحو 15 ألف يهودي فقط في فلسطين. وفي سنة، 1893 على سبيل المثال، كان العرب يشكلون نحو 95% من السكان، وعلى الرغم من أنهم كانوا تحت السيطرة العثمانية، إلا أنهم كانوا يملكون هذه المنطقة بصورة متصلة على مدى 1300 سنة، وحتى عند تأسيس "إسرائيل"، لم يكن اليهود سوى نحو 35% من سكان فلسطين، ولم يكونوا يملكون إلا 7% من الأراضي.

ولم تكن القيادة الصهيونية السائدة معنية بإقامة دولة ثنائية القومية أو قبول تقسيم دائم لفلسطين. وكانت القيادة الصهيونية راغبة في بعض الأحيان بقبول التقسيم كخطوة أولى، ولكن هذه كانت مناورة تكتيكية، ولم تكن هدفها الحقيقي، وقد عبر عن ذلك

ديفيد بن جوريون في أواخر ثلاثينات القرن الماضي، حين قال: "بعد تكوين جيش ضخم في أعقاب تأسيس الدولة، سوف نلغي التقسيم ونمتد إلى فلسطين كلها". ولتحقيق هذا الهدف، اضطر الصهاينة إلى طرد أعداد ضخمة من العرب من المنطقة التي ستصبح "إسرائيل" في نهاية المطاف. وببساطة لم يكن ثمة سبيل آخر لتحقيق غرضهم، وكان بن جوريون يرى المشكلة بوضوح عندما كتب سنة 1941: "إن من المستحيل تخيل تقريب عام (للسكان العرب) من دون إجبار، وإجبار وحشي". أو كما عبّر عن ذلك المؤرخ "الاسرائيلي" بيني موريس: "إن فكرة الترانسفير (الترحيل) قديمة قدم الصهيونية الحديثة، وقد رافقت تطورها وتطبيقها العملي خلال القرن الماضي".

وقد حانت هذه الفرصة سنة 1947-، 1948 عندما دفعت القوات اليهودية، ما يبلغ 700 ألف فلسطيني نحو المنفى، وكان المسؤولون "الاسرائيليون" يدّعون منذ فترة طويلة أن العرب قد هربوا لأن زعماءهم طلبوا منهم ذلك، ولكن البحث المتأنّي (الذي أجرى معظمه المؤرخون "الاسرائيليون") قضى على هذه الأسطورة. وفي حقيقة الأمر، فإن معظم الزعماء العرب حثوا السكان الفلسطينيين على البقاء في وطنهم، ولكن الخوف من الموت العنيف على أيدي القوات الصهيونية قاد معظمهم إلى الفرار، وبعد الحرب، حظرت "إسرائيل" عودة المنفيين الفلسطينيين.

وكون خلق "إسرائيل" قد استتبع جريمة أخلاقية ضد الشعب الفلسطيني كان مفهوما تماما من قبل قادة "إسرائيل" حيث قال بن جوريون لناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي: "لو كنت زعيما عربيا لما كنت أتوصل إلى اتفاق مع "إسرائيل" أبدا، وذلك طبيعي: فقد أخذنا بلدهم.. ونحن ننتمي إلى "إسرائيل"، ولكن قبل ألفي سنة، وماذا يعني ذلك لهم؟ لقد كانت هناك لا سامية، ونازيون، وهتلر، وأوشفيتز، ولكن، هل كانت تلك غلطتهم؟ أنهم لا يرون إلا شيئا واحداً، هو أننا جئنا إلى هنا وسرقنا بلدهم، فلماذا ينبغي عليهم أن يقبلوا ذلك؟".

ومنذئذ، سعى الزعماء "الاسرائيليون" بصورة متكررة إلى حرمان الفلسطينيين من طموحاتهم الوطنية. وقد قالت رئيسة وزراء "إسرائيل" السابقة جولدا مائير قولتها الشهيرة: "إنه لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيون"، وحتى رئيس الوزراء اسحق رابين، الذي وقع اتفاقات أوسلو سنة 1993، عارض رغم ذلك إقامة دولة فلسطينية مكتملة، وقد أجبر الضغط الناجم عن العنف المتطرف وتزايد عدد السكان الفلسطينيين الزعماء "الاسرائيليين" المتعاقبين على فك الارتباط مع بعض المناطق المحتلة واستكشاف تسوية محلية، ولكن أي حكومة "إسرائيلية" لم تكن راغبة في أن تقدم للفلسطينيين دولة قابلة للحياة خاصة بهم. وحتى عرض رئيس الوزراء إيهود باراك الذي يُزعم أنه سخي في كامب ديفيد في يوليو/ تموز سنة 2000 لم يكن ليمنح

الفلسطينيين سوى مجموعة من "البانتوستانات" الممزقة والمجردة من السلاح، خاضعة للسيطرة الفعلية "الإسرائيلية".

وتوفر جرائم أوروبا ضد اليهود مبرراً أخلاقياً واضحاً لحق وجود "إسرائيل"، ولكن بقاء "إسرائيل" ليس موضع شك. حتى ولو أطلق بعض المتطرفين الإسلاميين تصريحات مثيرة للغضب وغير واقعية تنادي بـ "مسحها عن الخريطة"، والتاريخ المأساوي للشعب اليهودي، لا يجبر الولايات المتحدة على مساعدة "إسرائيل" بصرف النظر عما تفعل اليوم.

"الإسرائيليون الفاضلون" مقابل "العرب الأشرار"

الحجة الأخلاقية الأخيرة تصور "إسرائيل" على أنها دولة ظلت تنشد السلام في كل مرحلة، وأنها أبدت قدراً كبيراً من ضبط النفس، حتى حين تُستفز، ويقال إن العرب في المقابل، ظلوا يتصرفون بقدر عظيم من الخبث والشر. وهذه الحكاية - التي يكررها من دون انقطاع زعماء "إسرائيل" ومن يخلقون لها الأعداء من الأمريكيين مثل آلان ديرشوفيتز - أسطورة أخرى.

ومن ناحية السلوك الفعلي، لا يختلف أداء "إسرائيل" على الصعيد الأخلاقي عن أفعال خصومها.

ويُبين البحث الصادر حتى عن الجهات "الإسرائيلية" أن الصهاينة الأوائل كانوا بعيدين عن السخاء، وقد قاوم السكان العرب فعلاً تعدياتهم الصهاينة، الأمر الذي يصعب استغرابه لأن الصهاينة كانوا يحاولون خلق دولتهم الخاصة بهم على الأراضي العربية. وكان الصهاينة يردون بعنف. ولم يكن أي من الطرفين متفوقاً أخلاقياً خلال هذه المرحلة، كما يكشف هذا البحث ذاته أن خلق "إسرائيل" سنة 1947 - 1948 انطوى على أعمال تطهير عرقي ضمنية، من بينها الإعدامات، والمذابح، وعمليات الاغتصاب من قبل اليهود.

وإضافة إلى ذلك، فإن سلوك "إسرائيل" اللاحق نحو خصومها العرب ورعاياها الفلسطينيين، كثيراً ما كان وحشياً، ويكذب ادعاءها التفوق الأخلاقي، وعلى سبيل المثال، قتلت قوات الأمن "الإسرائيلية" بين سنة 1949 و1959 ما يتراوح بين 2700 و5000 متسلل عربي، غالبيتهم العظمى غير مسلحة. وشن الجيش "الإسرائيلي" غارات عديدة عبر الحدود ضد جيران "إسرائيل" في أوائل خمسينات القرن الماضي، وعلى الرغم من أنه تم تصوير هذه الأفعال باعتبارها ردوداً دفاعية، إلا أنها كانت في واقع الأمر جزءاً من جهد أشمل لتوسيع حدود "إسرائيل"، كما أدت طموحات "إسرائيل" التوسعية إلى انضمامها إلى بريطانيا وفرنسا في مهاجمة مصر سنة 1956 وانسحبت "إسرائيل" من الأراضي التي استولت عليها، بعد الضغط الشديد من قبل الولايات المتحدة.

كما قتل الجيش "الإسرائيلي" المئات من أسرى الحرب المصريين في كل من حربي 1956 و1967. وفي سنة 1967 طرد بين 100 ألف و260 ألف فلسطيني من الضفة الغربية التي استولى عليها وقتئذ، وطرد 80 ألف سوري من مرتفعات الجولان. كما كان متواطئاً في ذبح أكثر من 1000 فلسطيني بريء في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين بعد غزوة لبنان سنة، 1982 ووجدت لجنة تحقيق "إسرائيلية" أرييل شارون الذي كان وزير الدفاع يومئذ "مسؤولاً شخصياً" عن هذه الفضائع.

وظل "الإسرائيليون" يعذبون العديد من السجناء الفلسطينيين، ويذلون المدنيين الفلسطينيين ويضيقون عليهم بصورة منتظمة، ويستخدمون القوة ضدهم من دون تمييز في العديد من المناسبات. وخلال الانتفاضة الأولى (1987-1991) على سبيل المثال وزع الجيش "الإسرائيلي" الهراوات على قواته وشجعها على تهشيم عظام المحتجين الفلسطينيين. وقد قدرت منظمة "أنقذوا الأطفال" السويدية إن ما بين 236000 طفل و29900 طفل كانوا في حاجة إلى العلاج الطبي بسبب إصاباتهم الناجمة عن الضرب أثناء السنتين الأوليين من الانتفاضة، وكان نحو ثلثهم يعانون من كسور في العظام. وكانت أعمار ثلث الأطفال المضروبين تقريباً عشر سنوات أو دونها.

وكان رد "إسرائيل" على الانتفاضة الثانية (2000-2005) أشد عنفاً، مما جعل صحيفة "هآرتس" "الإسرائيلية" الرائدة تعلن أن "الجيش" "الإسرائيلي" أخذ في التحول إلى آلة للقتل، فاعليتها تثير الرعب والصدمة. وقد أطلق هذا الجيش مليون عيار ناري في الأيام الأولى من الانتفاضة، وذلك رد بعيد عن أن يكون موزوناً. ومنذئذ ظلت "إسرائيل" تقتل 3.4 فلسطيني مقابل كل "إسرائيلي" تفقده، وكان معظم الفلسطينيين هؤلاء من عابري السبيل الأبرياء، كما أن نسبة القتلى من الأطفال الفلسطينيين إلى الأطفال "الإسرائيليين" أعلى من ذلك (فهي 5.7 إلى 1). كما قتلت القوات "الإسرائيلية" العديد من نشطاء السلام الأجانب، ومن بينهم فتاة أمريكية عمرها 23 سنة، سحقتها جرافة "إسرائيلية" في مارس/ آذار 2003.

وقد تم توثيق هذه الحقائق عن السلوك "الإسرائيلي" بإسهاب من قبل العديد من منظمات حقوق الإنسان- ومن بينها جماعات "إسرائيلية" بارزة- ولا يختلف عليها المراقبون ذوو التفكير المعتدل. وهذا هو ما حدا بأربعة من ضباط الشين بيت السابقين (منظمة الأمن المحلي "الإسرائيلية") إلى أن يدينوا سلوك "إسرائيل" خلال الانتفاضة الثانية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003. وقد أعلن أحدهم قائلاً: "أنا نتصرف على نحو فاضح"، كما وصف آخر سلوك "إسرائيل" بأنه "لا أخلاقي بصورة سافرة".

ولكن أليست "إسرائيل" مخولة أن تفعل ما بوسعها لحماية مواطنيها؟ وألا يبرر الشر الفريد للإرهاب استمرار الدعم الأمريكي لها، حتى ولو كانت ترد بقسوة في كثير من الأحيان؟

في حقيقة الأمر، لا تشكل هذه الحجة أيضاً مبرراً أخلاقياً مقنعاً، فالفلسطينيون يستخدمون "الإرهاب" ضد محتليهم "الإسرائيليين"، ورغبتهم في مهاجمة مدنيين أبرياء خاطئة. ولكن هذا السلوك ليس مدهشاً، لأن الفلسطينيين يعتقدون أنه ليس لديهم سبيل آخر لإجبار "إسرائيل" على التنازل. وكما اعترف رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إيهود باراك ذات مرة، بأنه لو كان قد ولد فلسطينياً "لأنضم إلى إحدى المنظمات الإرهابية".

وفي النهاية، ينبغي علينا ألا ندسى أن الصهاينة قد استخدموا الإرهاب عندما كانوا في وضع ضعيف مماثل، وكانوا يحاولون الحصول على دولتهم الخاصة بهم. وفي ما بين سنتي 1944 و1947 استخدم العديد من المنظمات الصهيونية التفجيرات الإرهابية لطرد البريطانيين من فلسطين، وأزهقوا أرواح العديد من المدنيين الأبرياء خلال ذلك. كما قتل الإرهابيون "الإسرائيليون" وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت سنة 1948 لأنهم كانوا يعارضون اقتراحه بتحويل مدينة القدس. ولم يكن منفذو هذه الأعمال متطرفين معزولين: إذ تم منح قادة خطة القتل في نهاية المطاف عقوداً من قبل الحكومة "الإسرائيلية"، كما جرى انتخاب أحدهم لعضوية البرلمان "الإسرائيلي" الكنيسة، كما أن أحد القادة الإرهابين الذين وافقوا على عملية القتل من دون أن يقدم إلى المحاكمة كان رئيس وزراء "إسرائيل" المستقيل إسحاق شامير. وفي حقيقة الأمر، قال شامير علناً، إنه "لا الأخلاق اليهودية ولا التقاليد اليهودية تستبعد الإرهاب كوسيلة للقتال"، بل إن الإرهاب "له دور كبير يلعبه.. في حربنا ضد المحتلين (البريطانيين)". فإذا كان استخدام الفلسطينيين للإرهاب اليوم شيئاً يجب التوبة عنه أخلاقياً، فإنه كان كذلك اعتماد "إسرائيل" عليه في الماضي، وهكذا فإنه ليس بوسع المرء أن يبرر دعم الولايات المتحدة لـ "إسرائيل" على أساس أن أداءها في الماضي كان متفقاً أخلاقياً.

وقد لا تكون "إسرائيل" قد تصرفت على نحو أسوأ مما تصرفت به العديد من الدول، لكن من الواضح أنها لم تتصرف على نحو أفضل، ولكن إذا لم تكن الحجج الاستراتيجية أو الأخلاقية قادرة على تفسير دعم أمريكا لـ "إسرائيل" فكيف نفسره نحن؟

اللوبى "الإسرائيلي"

يكمن التفسير في قوة لوبى "إسرائيل" التي ليس لها مثيل، فلولا مقدرة هذا

اللوبي على معالجة النظام السياسي الأمريكي، لكانت العلاقة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة أقل حميمية مما هي عليه اليوم.

ما هو اللوبي؟

إننا نستعمل تعبير "اللوبي" كاختصار مريح للتعبير عن التحالف الفضايف بين الأفراد والمنظمات التي تعمل بذشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موال ل"إسرائيل"، وليس المقصود من استعمالنا لهذا التعبير الإيحاء بأن "اللوبي" هو حركة موحدة ذات قيادة مركزية، أو أن الأفراد ضمنه لا يختلفون على قضايا معينة.

يتكون جوهر اللوبي من يهود أمريكيين يبذلون جهداً كبيراً في حياتهم اليومية من أجل ثني السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تدعم مصالح "إسرائيل" وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت لمرشحين موالين ل"إسرائيل"، إلى كتابة الرسائل والإسهامات المالية، ودعم المنظمات الموالية ل"إسرائيل"، ولكن ليس كل الأمريكيين اليهود جزءاً من اللوبي، لأن "إسرائيل" ليست قضية بارزة للعديد منهم. ففي مسح أجري سنة، 2004 على سبيل المثال، قال نحو 36% من الأمريكيين اليهود إنهم إما غير مرتبطين جداً ب"إسرائيل" عاطفياً، أو "غير مرتبطين بها عاطفياً بالمرّة".

كما يختلف اليهود الأمريكيون على سياسات "إسرائيلية" معينة. ويدار العديد من المنظمات الرئيسية في اللوبي، مثل منظمة "إيباك"، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، من قبل متشددين يدعمون في العادة السياسات التوسعية لحزب الليكود "الإسرائيلي"، بما في ذلك عداؤه لعملية سلام أوسلو، ومن جهة أخرى فإن غالبية اليهود الأمريكيين، يميلون إلى تقديم تنازلات للفلسطينيين، وإن جماعات قليلة مثل جماعة الصوت اليهودي من أجل السلام تدعم بقوة مثل هذه الخطوات. وعلى الرغم من هذه الخلافات، يؤيد المعتدلون والمتشددون جميعاً، الدعم الأمريكي الثابت ل"إسرائيل".

وليس غريباً، أن الزعماء اليهود الأمريكيين، كثيراً ما يتشاورون مع المسؤولين "الإسرائيليين"، بحيث يستطيع هؤلاء الزعماء أن يمارسوا أقصى نفوذ لهم في الولايات المتحدة. وكما كتب أحد الناشطين مع منظمة يهودية كبرى: من المعتاد لنا القول: "هذه هي سياستنا بشأن قضية معينة، ولكن يجب علينا أن نرى ما يعتقده "الإسرائيليون" بشأنها".

ونحن كمجتمع نفعل ذلك طوال الوقت. كما توجد هنالك معايير صارمة ضد انتقاد السياسة "الإسرائيلية"، ونادراً ما يؤيد الزعماء الأمريكيون اليهود ممارسة ضغط على "إسرائيل"، وعلى ذلك، اتهم إدجار برونفمان الأصغر، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ب "الغدر" عندما كتب رسالة إلى الرئيس بوش في منتصف سنة

2003 يحثه فيها على الضغط على "إسرائيل" من أجل وقف بناء "السياج الأمني" المثير للجدل. وأعلن المنتقدون "إن من الفحش في أي وقت أن يحث رئيس المؤتمر اليهودي العالمي رئيس الولايات المتحدة على مقاومة السياسات التي تدعمها حكومة "إسرائيل".

وبالمثل، عندما نصح رئيس منتدى السياسة "الاسرائيلية" سيمور رايش وزير الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بالضغط على "إسرائيل" لإعادة فتح معبر حدودي مهم في قطاع غزة في نوفمبر/تشرين الثاني، 2005 أدان المنتقدون تصرفه باعتباره "سلوكاً غير مسؤول" وأعلنوا أنه لا مجال أبداً في الأوساط اليهودية السائدة للحشد ضد سياسات "إسرائيل" المتعلقة بالأمن". وبعد ذلك تراجع رايش عن هذه الهجمات وادعى أن "كلمة ضغط ليست في قاموسي حين يتعلق الأمر بـ "إسرائيل". وقد شكل الأمريكيون اليهود سلسلة مهمة من المنظمات للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أقوى هذه المنظمات وأشهرها منظمة "إيباك". وفي سنة 1997 طلبت مجلة فورتن من أعضاء منظمة المؤتمر اليهودي والعاملين فيها أن يذكروا أقوى جماعات الضغط في واشنطن، فجاءت منظمة إيباك الثانية بعد الجمعية الأمريكية للناس المتقاعدين، ولكنها جاءت قبل جماعات ضغط من الوزن الثقيل مثل اتحاد العمل الأمريكي، مؤتمر المنظمات الصناعية، والجمعية الوطنية للبنادق. وتوصلت مجلة (ناشيونال جورنال) في دراسة أجرتها في مارس/ آذار 2005 إلى نتيجة مماثلة، حيث وضعت منظمة إيباك في مرتبة ثانية (مرتبطة مع الجمعية الأمريكية للناس المتقاعدين) في "عمليات فرز القوة" في واشنطن.

ويضم اللوبي كذلك بروتستانتيين مسيحيين بارزين مثل جاري بوير، وجيري فالويل، ورف ريد، وبات روبرتسون، كما يضم ديك آر مي وتوم ديلاي، الزعيمين السابقين للأغلبية في مجلس النواب، وهم يعتقدون أن مولد "إسرائيل" من جديد جزء من نبوءة تورائية، ويساندون أجندتها التوسعية، ويظنون أن الضغط على "إسرائيل" مخالف لإرادة الله. وبالإضافة إلى ذلك، تضم عضوية اللوبي أغياراً من المحافظين الجدد مثل جون بولتون، ومدير تحرير مجلة وول ستريت جورنال السابق روبرت بارتلي، ووزير التعليم السابق وليام بينيت، والسفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة جين كريكاتريك، والكاتب الصحفي جورج ويل.

فاعلية خارقة للمألوف في العمل من أجل "إسرائيل"

الولايات المتحدة حكومة منقسمة مما يوفر العديد من الطرق للتأثير في العملية السياسية. ونتيجة لذلك تستطيع جماعات المصالح أن تشكل السياسة بطرق مختلفة كثيرة بحشد التأييد للممثلين المنتخبين وأعضاء الفرع التنفيذي، والتبرع للحملات الانتخابية، والتصويت في الانتخابات، وصياغة الرأي العام.. إلخ.

وإضافة إلى ذلك، تتمتع جماعات مصالح معينة، بسلطة لا تتناسب مع حجمها عندما تلتزم بقضية معينة ولا تبالي أغلبية السكان بذلك. ويميل صناع السياسة إلى تسهيل أمور الذين يعتنون بالقضية موضع البحث، حتى ولو كانت أعدادهم صغيرة، وهم على ثقة من أن بقية السكان لن تعاقبهم.

وتتبع قوة اللوبي "الإسرائيلي" من مقدراته التي ليس لها مثيل على لعب لعبة سياسات جماعة المصالح هذه. وفي عملياتها الأساسية، لا تختلف عن جماعات المصالح مثل (لوبي المزرعة)، ولوبي عمال صناعة الفولاذ والنسيج، وغيرها من جماعات الضغط العرقية. والذي يميز اللوبي "الإسرائيلي" عن كل ذلك هو "فاعليته الخارقة للمألوف". ولكنه لا يوجد شيء غير ملائم بشأن اليهود الأمريكيين وحفائهم المسيحيين في محاولتهم إمالة السياسة الأمريكية نحو "إسرائيل"، فأدشطة اللوبي ليست من نوع المؤامرة التي تصورها الكتب الدعاوية المناوئة للسامية مثل كتاب (بروتوكولات حكماء صهيون). وفي أغلب الحالات، يفعل الأفراد والجماعات الذين يشكلون اللوبي ما تفعله جماعات المصالح الخاصة الأخرى، ولكن بطريقة أفضل بكثير. وزيادة على ذلك، فإن جماعات المصالح الموالية للعرب ضعيفة إلى غير موجودة، مما يجعل مهمة اللوبي أسهل.

استراتيجيات للنجاح

يمارس اللوبي استراتيجيتين واسعتين لتعزيز الدعم الأمريكي لـ "إسرائيل". الأولى، أنه يمارس نفوذاً عظيماً في واشنطن، بالضغط على كل من الكونجرس والفرع التنفيذي لدعم "إسرائيل" دائماً. ومهما تكن الآراء الخاصة لأحد صناع القانون أو صناع السياسة، يحاول اللوبي أن يجعل دعم "إسرائيل" هو الخيار السياسي "الذكي".

والاستراتيجية الثانية، هي أن اللوبي يكافح من أجل أن يضمن أن الخطاب العام بشأن "إسرائيل" يصورها على نحو إيجابي، بترديد الأساطير عن "إسرائيل" وتأسيسها، وتعميم الوجهة "الإسرائيلية" في النقاشات السياسية التي تجري كل يوم. والهدف هو منع التعليقات الانتقادية بشأن "إسرائيل" من الحصول على إصغاء معقول على الساحة السياسية. فالسيطرة على النقاش والتحكم فيه أمر ضروري لضمان الدعم الأمريكي، لأن المناقشة النزيهة للعلاقات الأمريكية "الإسرائيلية" قد تؤدي بالأمريكيين إلى تفضيل سياسة مختلفة.

التأثير في الكونجرس

إن أحد أعمدة فاعلية اللوبي هو نفوذه في الكونجرس، حيث تهيمن "إسرائيل" في واقع الأمر، وهذا بحد ذاته وضع فريد، لأن الكونجرس لا يتجنب أبداً القضايا الشائكة. وسواء كانت القضية هي الإجهاض، أو العمل الإيجابي (زيادة نسبة تمثيل

المرأة والأقليات في الوظائف الرسمية أو الجامعات.. إلخ)، أو الرعاية الصحية، أو الرفاه، فلا بد أن يكون هنالك نقاش حي لها في الكونجرس. ولكن، حيثما يكون الأمر متعلقاً بـ"إسرائيل"، يخيم الصمت على الجميع، ولا يكاد يكون هنالك نقاش أبداً.

ويكمن أحد أسباب نجاح اللوبي مع الكونجرس في أن بعض أهم الأعضاء صهاينة مسيحيون مثل ديك أرمي، الذي قال في سبتمبر/أيلول 2002 أن "ألويتي رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية "إسرائيل"، وقد يظن المرء أن الأولوية رقم واحد لأي عضو في الكونجرس ستكون "حماية أمريكا"، ولكن ذلك لم يكن ما قاله أرمي. وهنالك أيضاً سيناتورات، وأعضاء كونجرس يهود يعملون على جعل السياسة الخارجية الأمريكية تدعم مصالح "إسرائيل".

وأعضاء الكونجرس المواليون لـ"إسرائيل" مصدر آخر لقوة اللوبي. وكما اعترف موريس أميتاي، أحد رؤساء منظمة "إيباك" السابقين، ذات مرة، حين قال: "هنالك عدد كبير من الأشخاص الذين يمارسون العمل هنا (في مقر الكونجرس).. والذين هم من اليهود، ويرغبون... في النظر إلى قضايا معينة من زاوية كونهم يهوداً.. وهؤلاء جميعاً أشخاص في وضع اتخاذ القرار في هذه المجالات لأولئك السيناتورات، ويستطيع المرء أن يلمس كمية هائلة من العمل الذي ينجز على مستوى هيئة العاملين في الكونجرس".

ولكن "إيباك" نفسها هي التي تشكل جوهر نفوذ اللوبي في الكونجرس. ويرجع نجاح "إيباك" إلى مقدرتها على مكافأة أعضاء الهيئة التشريعية ومرشحي الكونجرس الذين يساندون أجندتها، ومعاقبة من يتحدونها. والمال مهم جداً للانتخابات الأمريكية (كما تذكرنا بذلك فضيحة عضو جماعة الضغط جاك أبراموف وصفقاته المشبوهة، التي فاحت رائحتها أخيراً)، وتتحقق منظمة إيباك من أن أصدقاءها يحصلون على دعم مالي قوي من عدد هائل من لجان العمل السياسي الموالية لـ"إسرائيل". أما الذين يعتبرون معادين لـ"إسرائيل"، من جهة أخرى، فينبغي أن يكونوا على ثقة من أن منظمة "إيباك" سوف توجه تبرعاتها للحملة الانتخابية إلى خصومهم السياسيين، كما تنظم إيباك حملات كتابة رسائل، وتحت محرري الصحف على الموافقة على المرشحين المواليين لـ"إسرائيل".

وليس هنالك شك في كفاءة هذه التكتيكات. ونسوق على ذلك مثلاً واحداً، ففي سنة 1984 ساعدت منظمة "إيباك" على هزيمة السيناتور تشارلس بيرسي من الينوي، الذي "أبدى عدم حساسية، بل عداء تجاه مصالحنا"، حسبما ذكر أحد أعضاء اللوبي البارزين. وشرح توماس داين، رئيس منظمة "إيباك" يومئذ ما حدث، فقال: "إن جميع اليهود في أمريكا، من الساحل إلى الساحل، اجتمعوا من أجل طرد بيرسي. وقد التقط الساسة الأمريكيون الرسالة وهم الذين يشغلون اليوم المناصب العامة أو

يطمحون إلى شغلها“. وتعتز ”إيباك“ بسمعتها كخصم جبار، بطبيعة الحال، لأنها تثبت عزيمة أيّ كان عن مساءلة أجدتها.

ولكن تأثير ”إيباك“ في الكونجرس يتعدى ذلك أكثر. وحسبما قال دو جلاس بلومفيلد، أحد الأعضاء السابقين في هيئة العاملين في ”إيباك“، فإن ”من المؤلف أن يرجع أعضاء الكونجرس ومساعدوهم إلى منظمة ”إيباك“ أولاً عندما يحتاجون إلى المعلومات، قبل الاتصال بمكتبة الكونجرس، أو خدمة الأبحاث التابعة للكونجرس، أو أعضاء إحدى اللجان أو خبراء الإدارة“. وأهم من ذلك، يذكر أن إيباك ”كثيراً ما يجري الاتصال بها لصياغة الخطب، والعمل على التشريعات، وإبداء المشورة بشأن التكتيكات، وتنظيم الأبحاث، وجمع المشاركين في الرعاية، وتنظيم الأصوات الانتخابية“.

وجوهر الأمر هو أن منظمة ”إيباك“، التي هي في واقع الحال عميل لدولة أجنبية، تمسك بخناق الكونجرس الأمريكي. فالنقاش العلني بشأن السياسة الأمريكية إزاء ”إسرائيل“ لا يجري هناك، على الرغم من أن لتلك السياسة عواقب مهمة على العالم بأسره. وهكذا فإن أحد الفروع الثلاثة الرئيسية للحكومة الأمريكية ملتزم بثبات بدعم ”إسرائيل“. وكما قال السيناتور السابق إيرنست هولنج (ديمقراطي من جنوب كارولينا)، عندما كان على وشك التخلي عن منصبه ”إنك لا تستطيع أن يكون لك سياسة إزاء ”إسرائيل“ غير تلك التي تعطيك إياها منظمة إيباك هنا“. وما من عجب في أن رئيس الوزراء ”الإسرائيلي“ أرييل شارون قال أمام جمهور أمريكي ذات مرة ”عندما يسألني الناس كيف يستطيعون أن يساعدوا ”إسرائيل“، أقول لهم: ساعدوا إيباك“.

التأثير في الفرع التنفيذي

يملك اللوبي كذلك نفوذاً واسعاً على الفرع التنفيذي. وتتبع تلك السلطة جزئياً من تأثير النخبين اليهود على الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من قلة عددهم بالنسبة إلى عدد السكان (فهم أقل من 3% من مجموع السكان)، إلا أنهم يدفعون أموالاً طائلة للحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين. وقدرت صحيفة ”الواشنطن بوست“ ذات مرة أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيون ”يعتمدون على الأنصار اليهود لتزويدهم بما يبلغ 60% من الأموال“. وعلاوة على ذلك، يتمتع اليهود بمعدلات تجمع عالية ويتركزون في الولايات الرئيسية مثل كاليفورنيا، فلوريدا، إلينوي، نيويورك، وبنسلفانيا. ولأن للنخبين اليهود أهمية كبيرة في الانتخابات الختامية، يقطع المرشحون للرئاسة شوطاً بعيداً في عدم إثارة عدائهم.

كما تستهدف المنظمات الرئيسية في اللوبي الإدارة التي تمسك بزمام السلطة، على نحو مباشر. وعلى سبيل المثال، تضمن القوى الموالية لـ ”إسرائيل“ ألا يحصل

منتقدو الدولة اليهودية على تعيينات مهمة في السياسة الخارجية. فقد أراد جيمي كارتر أن يتخذ جورج بول أول وزير خارجية لديه، ولكنه كان يعلم أن بول يعتبر منتقداً لـ"إسرائيل"، وأن اللوبي سوف يعارض تعيينه. ويجبر اختار عباد الشمس هذا أي صانع سياسة طموح، على أن يصبح مؤيداً سافراً لـ"إسرائيل"، وهذا هو السبب في أن المنتقدين العندين للسياسة "الإسرائيلية" أصبحوا صنفاً معزولاً للاندحاض في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية.

ولا تزال هذه القيود فاعلة حالياً. فعندما دعا مرشح الرئاسة لسنة 2004 هوارد دين، الولايات المتحدة إلى "لعب دور أكثر إنصافاً" في الصراع العربي "الإسرائيلي"، اتهمه السيناتور جوزيف ليبيرمان بخداع "إسرائيل" وقال انه تصريحه "غير مسؤول". وفي واقع الأمر وقع جميع كبار الديمقراطيين في مجلس النواب رسالة شديدة اللهجة موجهة إلى دين، ينتقدون فيها تعليقاته، وذكرت صحيفة "شيكاغو جوبش ستار" أن "مهاجمين مجهولين.. يزعمون صناديق البريد الإلكتروني لزعماء اليهود في البلاد، محذرين من دون دليل يذكر من أن دين سيكون سيئاً بالنسبة إلى "إسرائيل".

ولكن هذا القلق كان منافياً للعقل، لأن دين كان في حقيقة الأمر صقورياً بشأن "إسرائيل"، فقد كان المشارك في رئاسة حملته الانتخابية رئيساً سابقاً لمنظمة إيباك، وقال دين إن آراءه الخاصة بالنزاع في الشرق الأوسط تعكس على نحو وثق آراء "إيباك" أكثر مما تعكس آراء الأمريكيين الأكثر اعتدالاً في منظمة السلام الآن. وكان كل ما فعله دين انه اقترح أن على واشنطن من أجل "التقريب بين الطرفين" أن تتصرف كوسيط نزيه. ويصعب اعتبار هذه الفكرة راديكالية، ولكنها تعتبر لعنة لدى اللوبي، الذي لا يطيق حتى فكرة النزاهة عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي "الإسرائيلي".

وتخدم أغراض اللوبي كذلك عندما يحتل الأفراد الموالون لـ"إسرائيل" مناصب مهمة في الفرع التنفيذي. وعلى سبيل المثال، كانت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط في عهد إدارة ريجان، تتشكل إلى حد بعيد على أيدي مسؤولين لهم علاقات وثيقة مع "إسرائيل" أو مع منظمات بارزة موالية لـ"إسرائيل" ومن بينهم مارتن إنديك النائب السابق لمدير الأبحاث في منظمة "إيباك"، والمؤسس المشارك لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الموالي لـ"إسرائيل"، ودينيس روس، الذي التحق بهذا المعهد بعد ترك الحكومة سنة 2001 وأوهارون ميللر، الذي عاش في "إسرائيل" وكثيراً ما يزورها.

وكان هؤلاء الرجال من أقرب المستشارين لدى الرئيس كلبنتون في مؤتمر كامب ديفيد في يوليو/تموز سنة 2002. وعلى الرغم من أن ثلاثتهم كانوا يؤيدون عملية سلام أوصلو ويفضلون إيجاد دولة فلسطينية، فإنهم لم يفعلوا ذلك إلا في نطاق ما

سيكون مقبولاً لدى "إسرائيل". وبوجه خاص، كان الوفد الأمريكي يأخذ التلقين من رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إيهود باراك، ويزدق المواقف التفاوضية سلفاً، ولم يعرض مقترحاته الخاصة لتسوية الصراع. ولا عجب والحالة هذه، أن المفاوضين الفلسطينيين اشتكوا من أنهم "يفلوضون فريقين" إسرائيليين "أحدهما يرفع العلم "الإسرائيلي"، والثاني يرفع العلم الأمريكي".

بل إن الوضع أكثر صراحة ووضوحاً في إدارة بوش، التي تضم بين صفوفها أفراداً شديدي الولاء لـ "إسرائيل"، مثل إليوت أبرامز، جون بولتون، دوجلاس فيث، لويس ("سكوتر") ليببي، ريتشارد بيرل، بول وولفوتز، وديفيد وورمسر. وكما سنرى، فإن هؤلاء المسؤولين ظلوا يضغطون باستمرار من أجل السياسات التي تحبها "إسرائيل"، وتدعمها المنظمات في اللوبي.

السيطرة على الإعلام

بالإضافة إلى التأثير المباشر في سياسة الحكومة، يناضل اللوبي لتشكيل مفاهيم وآراء العامة بشأن "إسرائيل"، والشرق الأوسط. وهو لا يريد وجود نقاش علني للقضايا التي تتضمن "إسرائيل"، لأن النقاش العلني قد يجعل الأمريكيين يتساءلون عن مستوى الدعم الذي يوفره حالياً. وتبعاً لذلك، تعمل المنظمات الموالية لـ "إسرائيل" جاهدة للتأثير في الإعلام، وبيوت الخبرة، والأوساط الأكاديمية، لأن هذه المؤسسات بالغة الأهمية في صياغة الرأي العام.

وينعكس رأي اللوبي في "إسرائيل" على نطاق واسع في وسائل الإعلام السائدة لأسباب من أهمها أن معظم المعلقين الأمريكيين موالون لـ "إسرائيل"، ويخضع النقاش بين الخبراء في شؤون الشرق الأوسط، كما يقول الصحفي إريك ألترمان "للأناس الذين لا يستطيعون أن يتخيلوا انتقاد "إسرائيل". ويسرد قائمة تضم أسماء 61 "كاتب عمود صحفي، ومعلق يمكن الاعتماد عليهم لمساندة "إسرائيل" دون وعي أو إرادة وبصورة مطلقة". وبالعكس، لم يجد ألترمان سوى خمسة خبراء ينتقدون بصورة ثابتة سلوك "إسرائيل"، أو يؤيدون المواقف الموالية للعرب. وتندشر الصحف بين حين وآخر بعض الآراء أو الافتتاحيات المستضافة التي تتحدى السياسة "الإسرائيلية"، ولكن كفة ميزان الرأي مائلة على نحو واضح إلى الطرف الآخر.

وينعكس هذا التمييز الموالي لـ "إسرائيل" في افتتاحيات الصحف الرئيسية. وقد لاحظ روبرت بارتلي، المدير السابق لتحرير مجلة "ول ستريت جورنال"، أن "شامير، وشارون، وبيبي (أي نتنياهو) مهما يطلب هؤلاء الأشخاص، فإن طلباتهم مقبولة لدي". وليس أن هذه المجلة، بالإضافة إلى أن الصحف المبارزة الأخرى مثل، "ذي شيكاغو صن تايمز"، و"واشنطن تايمز"، تندشر باستمرار افتتاحيات موالية

لـ"إسرائيل". كما تدافع المجلات مثل مجلة "كومنتري"، و"نيو ريبلد"، و"ويكلي ستاندارد" عن "إسرائيل" بحماس وفي كل مناسبة.

كما نجد تحيز الآراء والافتتاحيات كذلك في صحف مثل "نيويورك تايمز". ويندر أن تنتقد هذه الصحيفة سياسات "إسرائيل"، وتسلم في بعض الأحيان بأن للفلسطينيين ظلمات مشروعة، ولكنها غير منصفة. وعلى سبيل المثال، اعترف مدير التحرير التنفيذي السابق لهذه الصحيفة، ماكس فرانكل، بتأثير موقفه الموالي لـ"إسرائيل" على اختياره للموضوعات التي يحرقها. وقد قال حرفياً "لقد كنت مخلصاً لـ"إسرائيل" على نحو أعمق بكثير مما أجرؤ على توكيده". ويتابع قائلاً: "متحصناً وراء معرفتي بـ"إسرائيل"، و صداقتي فيها، كنت اكتب بنفسي معظم تعليقاتنا الخاصة بالشرق الأوسط. وكما يعرف القراء العرب أكثر من القراء اليهود، كنت اكتب هذه التعليقات من منظور موالي لـ"إسرائيل".

وتغطي وسائل الإعلام لأخبار الأحداث التي لـ"إسرائيل" دخل بها، أكثر إنصافاً إلى حد ما من التعليقات والافتتاحيات التي تنشر، ويعود ذلك جزئياً إلى رغبة المراسلين في أن يكونوا موضوعيين، ولكنه يرجع كذلك إلى أن يصعب تغطية الأحداث في المناطق المحتلة من دون الاعتراف بسلوك "إسرائيل" الحقيقي. ولكي يحبط اللوبي الأخبار غير المفضلة عن "إسرائيل" ينظم حملات كتابة الرسائل، والتظاهرات، وعمليات المقاطعة ضد وسائل الإعلام التي يعتبر مضمونها منوئاً لـ"إسرائيل". وقد قال أحد المسؤولين في شبكة "سي أن أن"، انه يتلقى في بعض الأحيان 6 آلاف رسالة الكترونية ورسالة نصية قصيرة في يوم واحد تشكو من أن خبراً ما، كان معادياً لـ"إسرائيل". وبالمثل، نظمت لجنة (تحرري الدقة في أخبار الشرق الأوسط في أمريكا) الموالية لـ"إسرائيل"، مظاهرات خارج محطات الإذاعة الوطنية العامة في 33 مدينة في مايو/ أيار، 2003 كما حاولت أن تقنع المذيعين بأن يحجبوا الدعم عن هذه الإذاعة، إلى أن أصبحت التغطية الإخبارية أكثر تعاطفاً مع "إسرائيل". وذكر أن محطة هذه الإذاعة في بوسطن خسرت أكثر من مليون دولار من التبرعات نتيجة لهذه الجهود. كما جاء الضغط على محطة الإذاعة الوطنية كذلك من قبل أصدقاء "إسرائيل" في الكونجرس، الذين طلبوا منها إجراء تدقيق داخلي، وممارسة مزيد من الإشراف على أخبار الشرق الأوسط.

وتساعد هذه العوامل في تفسير احتواء وسائل الإعلام الأمريكية على النزر اليسير فقط من الانتقاد لسياسة "إسرائيل"، والنادر جداً من مساءلة واشنطن عن علاقتها بـ"إسرائيل"، ومناقشات لنفوذ اللوبي الهائل على سياسة الولايات المتحدة، لا تأتي إلّا لمأماً.

”اسرائيل“متغلغلة في كل معاهد الدراسات والبحوث

تتغلغل القوى الموالية ل”اسرائيل“ في كافة مناحي مؤسسات ومعاهد الدراسات والبحوث والتخطيط الاستراتيجي والفكري في الولايات المتحدة وتهيمن عليها. ولا يخفى أن هذه المراكز والمعامل الفكرية تلعب دوراً مهماً في صياغة الجدل العام ومساراته في المحافل والمنابر، إضافة إلى ما تقوم به من دور خطير في صياغة السياسة الحقيقية. وبادر اللوبي إلى إنشاء ترسانته الفكرية في عام، 1985 عندما ساعد مارتين إنديك في تأسيس ”معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى“ ورغم أن المعهد يقلل من أهمية الصلات التي تربطه ب”اسرائيل“، ويزعم بدلاً من ذلك أنه يقدم رؤية ”متوازنة وواقعية“ حول قضايا الشرق الأوسط، إلا أن واقع الحال يناقض هذه الدعوى. وفي الحقيقة فإن المعهد المذكور يديره ويموله أناس منغمسون من مفرق رأسهم وحتى أخمص أقدامهم في نصرة جدول العمل ”الاسرائيلي“ وخدمة أهداف أجنده ”اسرائيل“ هذه.

ويتجاوز نفوذ وتأثير هذا اللوبي في عالم بؤر الدراسات الاستراتيجية هذه نطاق معهد واشنطن ويتعداه بكثير. وعلى امتداد ربع القرن الذي انصرم أسست القوى الموالية والمناصرة ل”اسرائيل“ لحضور طاغ في معهد المشروع الأمريكي، وفي معهد بروكينغز، ومركز السياسة الأمنية، ومعهد بحوث السياسة الخارجية ومؤسسة التراث، ومعهد هيدسون، ومعهد تحليل السياسة الخارجية، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (جيشا). ومراكز الدراسات وصياغة الفكر والرأي العام هذه مناصرة ل”اسرائيل“ يفينا، وهي إن ضمت فلا تضم سوى حفنة ضئيلة ممن ينتقدون سياسة الولايات المتحدة الداعمة للدولة اليهودية.

ومن بين المؤشرات ذات الشأن التي تنبئ عن مدى نفوذ اللوبي وتأثيره في عالم بؤر الفكر الموجه هذه الأطوار المتدرجة التي مر بها معهد بروكينغز عبر مسيرة تطوره. فعلى مدى سنوات طويلة ظل وليم. ب. كونديت، وهو أكاديمي بارز ومسؤول سابق في مجلس الأمن القومي، يشغل منصب كبير الخبراء في المعهد لشؤون وقضايا الشرق الأوسط. وكان الرجل قد حاز صيتاً يستحقه لنزاهته المشهود بها في قضايا الصراع العربي ”الاسرائيلي“. وأما اليوم، فما يقوم به بروكينغز على أي حال، وما يجريه ويشغل به من دراسات حول هذه المسائل إنما يقوم به من خلال ”مركز سابان“ التابع له لدراسات الشرق الأوسط، الذي يموله هايم سابان، وهو رجل أعمال ”اسرائيلي“ أمريكي واسع الثراء وصهيوني متعصب ينضح بالتطرف. ويدير ”مركز سابان“ العفريت المذهل إياه الذي يحشر أنفه في كل ركن وثقب مارتين إنديك. وهكذا نرى أن ما كان يوماً ما معهداً يعكف على دراسة القضايا الشرق أوسطية لم تتخره بعد الروح التحزبية المتحيزة، قد صار اليوم جزءاً من جوق المناصرة ل

”اسرائيل“ لينضم بذلك إلى حشد ضخم من بؤر الفكر الموجه والدراسات الاستراتيجية المؤلفة الموالية في معظمها ل”اسرائيل“.

السيطرة على العالم الأكاديمي

واجه اللوبي صعوبات جمة في مساعيه وحملاته لخنق الجدل بشأن ”اسرائيل“ وشل نشاطات النقاش حولها في أروقة الكليات والمحافل الأكاديمية، وذلك لأن الحرية الأكاديمية، إنما هي قيمة جوهرية في الصميم من منظومة القيم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب تكميم أفواه الأساتذة الكبار الراسخي القدم في مناصبهم الأكاديمية أو تهديدهم أو إسكاتهم. ورغم هذه المصاعب والتعثر لم يوجه إلى ”اسرائيل“ سوى الخفيف اللطيف من الانتقاد في حقبة التسعينات عندما كانت عملية التسوية السلمية تشق طريقها وتمضي في سبيلها في أوسلو. وثار انتقادات بعد أن انهارت العملية وجاء أرييل شارون إلى السلطة في أوائل عام، 2001 واتسمت بالحدة بوجه خاص عندما أعاد عسكر وزارة الحرب ”الاسرائيلية“ احتلال الضفة الغربية في ربيع، 2002 واستخدمت قوة عاتية غاشمة ضد الانتفاضة الثانية.

وتحرك اللوبي بجبروت عدائي لا هوادة فيه ليتدارك الموقف ويعيد عالم الأكاديميا إلى الحظيرة، و”يسترد حرم الجامعات“ وانبثقت جماعات جديدة مثل ”قافلة الديمقراطية“ التي جاءت بمتحدثين ”اسرائيليين“ ليحاضروا ويتكلموا في الكليات والجامعات الأمريكية. وسرعان ما قفزت لتندضم للموكب جماعات متجذرة راسخة القدم مثل ”المجلس اليهودي للشؤون العامة“ و”جماعة هيليل“ وتم تشكيل جماعة جديدة هي ”تحالف ”اسرائيل“ بشأن الجامعات“، وذلك للتنسيق بين جمهرة الجامعات الكثيرة التي تضافرت مساعيها الآن لنصرة قضية ”اسرائيل“ في الأوساط الأكاديمية. وفي نهاية المطاف ضاعفت ”إيباك“ نفقاتها وصرفها على البرامج الرامية إلى إحكام الرقابة على نشاطات الجامعات ولتدريب الشبان الدعاة المروجين ل”اسرائيل“ وذلك من أجل ”إحداث زيادة ضخمة في عدد الطلاب المستغرقين في الهموم والجهد القومي المناصر ل”اسرائيل“.

ويقوم اللوبي أيضاً بتشديد الرقابة على ما يكتبه أساتذة الجامعات وما يعلمونه، والمواد التي يحاضرون حولها. فعلى سبيل المثال أسس اثنان من أشد المتعصبين ل”اسرائيل“ في أوساط المحافظين الجدد الموالين للدولة اليهودية وهما مارتن كرامر ودانييل بايبس موقعاً على الشبكة هو ”كامبوس ووتش“ الذي نشر قوائم أضاير تكشف عن أسماء وسير أكاديميين مشتبه بهم وراح يشجع الطلاب على أن يدلوا بإفاداتهم حول تعليقات أو سلوكيات يمكن أن تعتبر بأي صورة من الصور معادية ل”اسرائيل“. وهذه المحاولة المفضوحة لايتزاز وإرهاب العلماء والخبراء حرصت على ردة فعل عنيفة مما حمل كرامر وبايبس لاحقاً على سحب هذه الملفات، لكن

الموقع على الشبكة العنكبوتية مازال يستميل الطلبة ويدعوهم إلى تدبيح التقارير عن أي مسلك مزعوم يشتم منه رائحة معاداة "إسرائيل" في الجامعات والكليات الأمريكية.

ولا تنفك جماعات منضوية تحت لواء هذا اللوبي عن توجيه نيرانها إلى أساتذة جامعيين معينين وتسلب فوهات مدافعها على الجامعات التي تشغل أي بروفيسور من هؤلاء ممن لا يرضى عنه اللوبي. فجامعة كولومبيا التي كان العالم الفلسطيني الراحل البروفيسور إدوارد سعيد يحاضر في كليتها لطالما ظلت فريسة هجمات شرسة تشنها القوى الناصرة لـ "إسرائيل". فقد أورد جوناثان كول العميد السابق لجامعة كولومبيا أن "المرء منا كان على يقين من أن أي تصريح أو عبارة علنية عامة يتفوه بها الناقد الأدبي الجليل إدوارد سعيد ويساند فيها الشعب الفلسطيني سوف تستمطر سيلاً عراً من الرسائل وتستثير مئات الرسائل الالكترونية، والمواضيع الصحافية التي تدعونا لإدانة البروفيسور سعيد وتطالبنا أما بفرض حظر عليه أو طرده من الجامعة. وكانت مثل هذه الحملات لا تكاد تخفي ما يعتمل في صدورنا من ضغائن". وعندما استقدمت جامعة كولومبيا المؤرخ رشيد الخالدي من جامعة شيكاغو قال كول إن "الشكاوى بدأت تتدفق كالطوفان من أناس يخالفونه الرأي فيما اشتملت عليه وجهات نظره السياسية". وواجهت جامعة برينستون المشكلة ذاتها بعدها ببضع سنين عندما فكرت هي الأخرى بخطب ود الخالدي واستقدمه من كولومبيا.

وثمة تبيان كلاسيكي يفصح عن ذلك الجهد المسعور للقيام بدور الشرطي في الحياة الجامعية والأوساط الأكاديمية، حيث تبدى هذا في أواخر عام، 2004 عندما أنتج "ديفيد بروجيك" فيلماً دعائياً يزعم أن الكلية في برنامج الدراسات الشرق أوسطية التابع لجامعة كولومبيا كانت مناهضة للسامية، وأنها كانت تهدد الطلبة اليهود المدافعين عن "إسرائيل" وتخوفهم. وما لبثت جامعة كولومبيا أن اكتوت بنيران حملات التشهير والتجريم في الأوساط الموالية لـ "إسرائيل"، غير أن لجنة جامعية شكلت للتحقيق في تلك الاتهامات توصلت إلى أنه لا دليل البتة يثبت دعوى العداء لليهود، أو ما يسمى بمعاداة السامية وأن الواقعة اليتيمة التي تستحق الذكر كانت احتمال أن يكون أحد الأساتذة الجامعيين قد "رد بحدة" على سؤال لأحد الطلبة. واكتشفت اللجنة أيضاً أن الأساتذة المتهمين كانوا في الحقيقة هدفاً وضحية لحملة تهديد وتخويف صريحة.

ولربما كان أشد سمات هذه الحملة المستعرة لاستئصال شأفة أي انتقاد لـ "إسرائيل" في أروقة الجامعات، وأدعاها للقلق، هو ذاك الجهد المحموم الذي قامت به جماعات يهودية لدفع الكونجرس للتأسيس لآليات وسبل منهجية تتجسس على الأساتذة وتراقب ما يقولونه عن "إسرائيل" وتحرم الجامعات التي يرى اللوبي ويحكم بأنها متحيزة ضد "إسرائيل" من التمويل الفيدرالي. وهذا الجهد الحديث لحمل حكومة

الولايات المتحدة على لعب دور شرطي الرقابة على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لم ينجح بعد، لكن المحاولة تظهر بجلاء الأهمية القصوى التي توليها الجامعات الموالية لـ "إسرائيل" للهيمنة على الجدل الذي يدور في أوساط هذه الصروح الجامعية حول هذه القضايا.

وأخيراً، قام عدد من كبار الأثرياء "المحسنين" اليهود بتأسيس برامج دراسات "إسرائيلية" (إضافة إلى نحو 130 برنامج دراسات يهودية قائمة وتعمل حالياً)، وذلك بهدف زيادة عدد العلماء المتعاطفين مع "إسرائيل" في الجامعات. وأعلنت جامعة نيويورك عن إنشاء "مركز تاب" للدراسات "الإسرائيلية" في الأول من مايو/أيار من عام، 2003 كما أقيمت برامج مشابهة في مدارس وجامعات أخرى مثل بيركلي وبرانديز وإيموري. ولطالما تشدق الإداريون الأكاديميون وأكدوا على القيمة التعليمية والتربوية لهذه البرامج لكن الحقيقة هي أنها يقصد منها في جوهرها وفي غالبيتها العظمى أن تلمع صورة "إسرائيل" وتروج لها في الأوساط الجامعية. ويوضح فريد لافيه، رئيس مؤسسة تاب بجلاء أن مؤسسته مولت مركز جامعة نيويورك للدراسات لمقارعة "وجهة النظر العربية" التي يعتقد هو أنها سائدة في برامج جامعة نيويورك الشرق أوسطية، والوقوف لها بالمرصاد.

وخلاصة القول إن اللوبي قد قطع شوطاً بعيداً في الوقوف سداً منيعاً يحول دون انتقاد "إسرائيل" في المحافل الجامعية والأروقة الأكاديمية. ولم يحقق اللوبي النجاح ذاته الذي أحرزه في الكابيتول هيل (الكونجرس الأمريكي) إلا أنه اشتغل على هذه القضايا وعمل بجد شديد لوأد انتقاد "إسرائيل" من قبل أساتذة الجامعات والطلاب واجتثاث مثل هذه الاتجاهات من جذورها، لذا خفت إلى حد كبير جداً الانتقادات الموجهة إلى "إسرائيل" اليوم.

مكتم الأصوات العظيم

لا يكتمل أي نقاش يتناول كيفية عمل اللوبي والآليات التي يؤدي من خلالها أدواره دون تفحص أحد أقوى أسلحته، ألا وهو تهمة معاداة السامية. فأي شخص ينتقد أفعال "إسرائيل" أو يقول إن الجماعات المناصرة لـ "إسرائيل" لها نفوذ وتأثير كبير في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية وهو التأثير الذي تهلل له "إيباك" وتباهي به، يجابه في الحقيقة احتمالاً راجحاً بأن يوصم بمعاداة السامية. وفي الحقيقة فإن أي شخص يقول إن هناك جماعة ضغط مصلحة "إسرائيلية" أو لوبياً "إسرائيلياً" يخاطر بأن يرمى بفرية معاداة السامية، هذا على الرغم من أن الإعلام "الإسرائيلي" ذاته يشير إلى "لوبي أمريكا اليهودي". وفي الحقيقة فإن هذا اللوبي يباهي بجبروته وقدراته ثم ينتدني ليهاجم كل من يحاول لفت الأنظار إليه. وهذا التكتيك غاية في

الفعالية، لأن معاداة السامية بغیضة ممقوتة، وليس ثمة شخص مسؤول يود أن يتهم بها.

وفي السنوات الأخيرة كان الأوروبيون أكثر استعداداً من الأمريكيين لانتقاد سياسة "إسرائيل"، ويدلّو لبعض الناس عزو هذا التميز الطفيف إلى انبعاث روح معاداة السامية في أوروبا. وكان سفير الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي قد قال في أوائل عام 2004: "نحن ماضون على هذا الدرب، ونوشك أن نبذل تلك النقطة حيث تتردى الأمور لنصل إلى نفس سوء الأحوال الذي شهدناه في حقبة الثلاثينات". وقياس معاداة السامية والتحري عن درجة حدتها مسألة معقدة، لكن ثقل الأدلة المتضاربة يشير إلى الاتجاه المعاكس. فعلى سبيل المثال حدث في ربيع عام 2004 عندما زكمت الأنوف وملأت أجواء الولايات المتحدة الاتهامات بتنامي تيارات معاداة السامية في أوروبا، أن أظهرت استطلاعات مستقلة للرأي العام الأوروبي أجرتها عصابة مكافحة التشهير ومركز بيو للأبحاث واستمزت فيها آراء الناس والصحافة أن معاداة السامية آخذة بالاضمحلال.

لنتأمل فرنسا، التي كثيراً ما تصورها القوى الموالية لـ "إسرائيل" وكأنها أشد دول أوروبا معاداة للسامية. فقد وجد استطلاع لرأي المواطنين الفرنسيين سنة 2002 أن: 89% لا يستطيعون تخيل العيش مع يهودي، و97% يعتقدون أن كتابة خربشات معادية للسامية جريمة خطيرة، ويعتقد 87% أن الهجمات على معابد يهودية فرنسية تشكل فضيحة وعاراً، كما يرفض 85% من الكاثوليك الفرنسيين الملتزمين بالتهمة التي تقول إن اليهود يملكون نفوذاً واسعاً في عالم المال والأعمال.

وليس غريباً أن زعيم المجتمع اليهودي الفرنسي أعلن في صيف سنة 2003 أن "فرنسا ليست أشد معاداة للسامية من أمريكا". وحسبما جاء في مقالة نشرت مؤخراً في صحيفة "هآرتس" "الإسرائيلية"، تذكر الشرطة الفرنسية أن الحوادث المعادية للسامية في فرنسا قد انخفضت بنسبة 50% تقريباً سنة 2005 وهذا على الرغم من أن فرنسا لديها من السكان المسلمين أكثر مما لدى أي من دول أوروبا.

الذيل يهز الكلب

لو كان تأثير اللوبي مختصراً على المساعدات الاقتصادية الأمريكية لـ "إسرائيل"، لما كان نفوذه مثيراً للقلق إلى ذلك الحد. فالمساعدة الخارجية قيمة، ولكنها ليست مفيدة بقدر جعل القوة العظمى الوحيدة في العالم، تسخر إمكاناتها الهائلة لخدمة "إسرائيل". وتبعاً لذلك يسعى اللوبي إلى صياغة العناصر الجوهرية لسياسة الولايات المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط. وبوجه خاص، عمل بنجاح لإقناع الزعماء الأمريكيين بدعم قهر "إسرائيل" المتواصل للفلسطينيين، والتصويب على خصوم "إسرائيل" الأساسيين في المنطقة وهم: إيران والعراق وسوريا.

وصم الفلسطينيين بالشر

من الأمور التي طواها النسيان، أن إدارة بوش، حاولت في خريف سنة، 2001 وفي ربيع سنة 2002 بوجه خاص، أن تخفف حدة المشاعر المعادية لأمريكا في العالم العربي، وتقوض دعم الجماعات الإرهابية مثل حركة القاعدة، بوقف سياسات "إسرائيل" التوسعية في المناطق المحتلة وتأييد إيجاد دولة فلسطينية.

وكان بوش يملك نفوذاً كامناً هائلاً تحت تصرفه. وكان بوسعه أن يهدد بخفض الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي لـ "إسرائيل"، ومن المؤكد تقريباً أن الشعب الأمريكي كان سيسانده في ذلك. وقد ذكر استطلاع أجري في مايو/ أيار 2003 أن أكثر من 60% من الأمريكيين كانوا يرغبون في حجب الدعم عن "إسرائيل" لو قاومت ضغط أمريكا عليها لكي تسوي النزاع، كما ارتفعت تلك النسبة إلى 70% بين الأمريكيين "الناشطين سياسياً". وبالفعل، فإن 73% قالوا إنه ينبغي على الولايات المتحدة ألا تحايي أيّاً من الطرفين.

ومع ذلك فشلت إدارة بوش في تغيير سياسات "إسرائيل"، وانتهى الأمر بواشنطن إلى أن تساند نهج "إسرائيل" المتشدد بدلاً من ذلك. ومع الزمن تبنت الإدارة مبررات "إسرائيل" لهذا النهج، بحيث غدا الخطابان الأمريكي و"الإسرائيلي" متماثلين. وفي فبراير/ شباط 2003 لخص عنوان رئيسي لصحيفة "واشنطن بوست" الوضع، إذ جاء فيه "تطابق موقفي بوش وشارون شبه التام من السياسة نحو الشرق الأوسط". والسبب الرئيسي لهذا التحول هو اللوبي.

وتبدأ القصة في أواخر سبتمبر/ أيلول 2001 عندما شرع الرئيس بوش في الضغط على رئيس الوزراء "الإسرائيلي" شارون لإبداء ضبط النفس في المناطق المحتلة، كما ضغط على شارون لكي يسمح لوزير الخارجية "الإسرائيلي" شمعون بيريز بمقابلة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، على الرغم من أن بوش كان شديد الانتقاد لزعامه عرفات. كما قال بوش علناً إنه يؤيد قيام دولة فلسطينية. أحس شارون من هذه التطورات بالخطر، فاتهم بوش بمحاولة "استرضاء العرب على حسابنا"، وحذر من أن "إسرائيل" "لن تكون تشيكوسلوفاكيا".

وذكر أن بوش غضب من تشبيه شارون له بنفيل تشامبرلين (رئيس وزراء بريطانيا الذي اتبع سياسة الاسترضاء نحو ألمانيا الفاشية (1869-1940)، كما وصف السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، آري فليشر، ملاحظات شارون بأنها "غير مقبولة". وقدم رئيس الوزراء "الإسرائيلي" اعتذاراً صورياً، ولكنه سرعان ما ضم قواه إلى اللوبي لإقناع إدارة بوش والشعب الأمريكي بأن الولايات المتحدة و"إسرائيل" تواجهان تهديداً مشتركاً من قبل الإرهاب. وظل المسؤولون "الإسرائيليون" وممثلو اللوبي يؤكدون باستمرار وبصورة متكررة أنه لا يوجد فرق

حقيقي بين عرفات وأسامة بن لادن، وأصرروا على أنه ينبغي على الولايات المتحدة و"إسرائيل" أن تعزلا الزعيم الفلسطيني المنتخب وألا تتعاملوا معه.

وذهب اللوبي كذلك للعمل في الكونجرس. ففي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني، بعث 89 سيناتوراً برسالة إلى بوش يمتدحونه فيها لرفضه مقابلة عرفات، ولكنهم يطالبون أيضاً بألا تكبح الولايات المتحدة "إسرائيل" عن الانتقام من الفلسطينيين، ويصرون على أن تذكر الإدارة علناً أنها تقف بثبات وراء "إسرائيل". وحسبما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز"، فإن الرسالة "انبثقت عن اجتماع عقد قبل أسبوعين بين زعماء للمجتمع اليهودي الأمريكي وأعضاء بارزين في مجلس الشيوخ"، وأضافت الصحيفة أن منظمة "إيباك" كانت ناشطة بوجه خاص في توفير النصح بشأن الرسالة.

وفي أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، كانت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن قد تحسنت كثيراً. ويرجع ذلك في جزء منه إلى جهود اللوبي التي يبذلها لعطف السياسة الأمريكية باتجاه "إسرائيل"، ولكنه يرجع كذلك إلى انتصار أمريكا الأولى في أفغانستان، الذي قلل الحاجة إلى دعم العرب في التعامل مع حركة القاعدة. وقد زار شارون واشنطن في أوائل شهر ديسمبر/ كانون الأول، وعقد لقاءً ودياً مع بوش.

ولكن المتاعب انبثقت من جديد في إبريل/ نيسان، 2002 بعد أن أطلق الجيش "الاسرائيلي" عملية (الدرع الواقي)، واستأنف السيطرة الفعلية على جميع المناطق الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية. وكان بوش يعلم أن عمل "إسرائيل" سوف يدمر صورة أمريكا في العالمين العربي والإسلامي، ويلحق الضرر بالحرب على الإرهاب، ولذلك طالب في 4 إبريل/ نيسان شارون بأن "يوقف الغارات ويبدأ الانسحاب". وأكد هذه الرسالة بعد يومين قائلاً إن ذلك يعني "الانسحاب من دون تأخير". وفي 7 إبريل/ نيسان، قالت مستشارة الأمن القومي لدى بوش، كوندوليزا رايس، للصحافيين: "إن عبارة 'من دون تأخير' تعني من دون تأخير. أنها تعني الآن". وفي ذلك اليوم نفسه توجه وزير الخارجية كولن باول إلى الشرق الأوسط لكي يضغط على جميع الأطراف لتوقف القتال وتبدأ التفاوض. وشمرت "إسرائيل" واللوبي للعمل. وكان أحد الأهداف الرئيسية كولن باول، الذي بدأ يحس لفح الحر من المسؤولين الموالين لـ "إسرائيل" في مكتب ديك تشيني، نائب الرئيس، وفي البنجاحون، وكذلك من خبراء المحافظين الجدد مثل روبرت كاجان ووليام كريستول، الذي اتهمه بأنه "في واقع الأمر قد طمس التمييز بين الإرهابيين ومن يقاتلون الإرهابيين". وكان الهدف الثاني هو بوش ذاته، الذي كان يمارس عليه الضغط من قبل زعماء اليهود، والإنجيليين المسيحيين الذين يشكلون أحد المكونات المهمة لقاعدته السياسية. وكان توم ديلاي، وديك آر مي صريحين بوجه خاص بشأن الحاجة إلى دعم "إسرائيل"، كما قام ديلاي وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، ترينت لوت بزيارة البيت الأبيض، ونبها بصورة شخصية الرئيس بوش إلى ضرورة التراجع عن موقفه.

وجاء أول الدلائل التي تشير إلى تراجع بوش في 11 ابريل/ نيسان بعد أسبوع واحد فقط من طلبه إلى شارون سحب قواته عندما قال آري فليشر إن الرئيس يعتقد بأن شارون "رجل سلام". وقد أعاد بوش هذه العبارة علناً لدى عودة بول من مهمته الفاشلة، وقال للصحافيين إن شارون قد استجاب بطريقة مرضية لمناشدته إياه الانسحاب التام والفوري. ولم يفعل شارون مثل ذلك الأمر، ولكن رئيس الولايات المتحدة لم يعد راغباً في أن يجعل من ذلك قضية.

الحرب على العراق كانت من أجل "اسرائيل"

في هذه الأثناء كان الكونجرس يتحرك أيضاً لدعم شارون. وفي الثاني من مايو/ أيار تجاهل الكونجرس اعتراضات الإدارة وتجاوزها وتمرر قرارين يشددان على دعم "اسرائيل" (صوت مجلس الشيوخ بنسبة 94 إلى، 2 في حين كانت نسبة مجلس النواب 352 إلى 21). وأكد القراران كلاهما على أن الولايات المتحدة "تقف متضامنة مع "اسرائيل"، وأن البلدين، ونحن نقتبس هنا من قرار مجلس النواب "منهمكان اليوم في صراع مشترك ضد الإرهاب". كما شجب قرار مجلس النواب أيضاً "دعم ياسر عرفات للإرهاب الذي يجري حالياً". ولطالما صور اللوبي والإعلام الذي يلوذ بكذفه عرفات على أنه قطب الرحى في مشكلة الإرهاب. وبعدها ببضعة أيام أعلن وفد من الكونجرس، تشكل من أعضاء من الحزبين، وكان يقوم بمهمة تقصي حقائق في "اسرائيل"، أن على شارون أن يقاوم ضغط الولايات المتحدة الذي يسعى لحشره في زاوية التفاوض مع عرفات. وفي التاسع من مايو اجتمعت لجنة المخصصات المالية المتفرعة عن مجلس النواب لبحث منح "اسرائيل" مبلغاً إضافياً يقدر بأكثر من 200 مليون دولار لمحاربة الإرهاب. وعارض وزير الخارجية كولن بول الصفقة، لكن اللوبي دعمها، تماماً كما كان الحال في تمرير قرار الكونجرس وخسر بول المعركة.

وباختصار، تحدى شارون واللوبي رئيس الولايات المتحدة، وتشامخا وانتصرا عليه. وأورد الصحافي جيمي شاليف الذي يكتب لجريدة "معاريف" في تقرير له أن مساعدي شارون "لم يسعهم إخفاء ابتهاجهم للاخفاق الذي مني به بول. ورأى شارون الهزيمة تطل من أعين الرئيس بوش. لقد تفاخرا، وعض كل منهما أصابع الآخر فكان بوش هو أول من طرفت عينه وصرخ". لكن الذي لعب الدور الرئيسي في دحر بوش لم يكن في الحقيقة شارون، ولا حتى "اسرائيل" بل القوي الموالية والمناصرة لـ "اسرائيل" في الولايات المتحدة.

ومن يومها لم يتغير الحال إلا بشكل طفيف. وقد رفضت إدارة بوش استئناف أي تعامل مع عرفات الذي قضى في نهاية المطاف في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2004. وتبنت إدارة بوش من بعدها الزعيم الفلسطيني الجديد محمود عباس، إلا أنها لم

تفعل سوى أقل القليل لمساعدته في الفوز بدولة قابلة للحياة بمقوماتها الدنيا. وواصل شارون تطوير خطته للقيام بـ "فك ارتباط" أحادي الجانب عن الفلسطينيين استناداً إلى انسحاب من غزة مصحوب بتوسع متواصل في الضفة الغربية، وهي الخطة التي تمخض عنها بناء ما يدعى بـ "السياج الأمني" الذي يصادر الأراضي الفلسطينية ويوسع المجمعات الاستيطانية الضخمة وما يخدمها من شبكات طرق. وأسهمت استراتيجية شارون، برفضها التفاوض مع عباس (الذي يحبذ تسوية تفاوضية) وجعلها من المستحيل بالنسبة له أن يرجع إلى الفلسطينيين بمنافع ملموسة يعتد بها، بشكل مباشر، في إحراز حماس مؤخراً لنصرها الانتخابي. وبصعود حماس إلى سدة السلطة، على أية حال صار لدى "إسرائيل" ذريعة أخرى للتمنع عن المفاوضات. ودعمت الإدارة تصرفات شارون (وأفعال خلفه إيهود أولمرت)، بل بارك بوش ضم "إسرائيل" الأحادي لأراض في المناطق المحتلة ووافق على ذلك مناقضاً بذلك السياسة الأمريكية المعلنة التي كان دأب على تأكيدها الرؤساء الأمريكيون كلهم منذ عهد ليندون جونسون.

وكل ما جاء به المسؤولون الأمريكيون هو انتقادات لطيفة طفيفة لبعض من أفعال "إسرائيل"، لكنهم لم يصنعوا شيئاً يذكر للمساعدة في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. بل أعلن مستشار الأمن القومي السابق برنت سكاو كروفت في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2004 أن شارون استحوذ على الرئيس بوش وطوعه حتى صار "كالخاتم في أصبعه". فإذا ما سعى بوش لينأى بالولايات المتحدة قليلاً عن "إسرائيل" ويترك مسافة ضئيلة بينهما، أو حاول حتى انتقاد الأعمال "الإسرائيلية" في المناطق المحتلة، فمن المؤكد أن يجابه سخط اللوبي وداعميه في الكونجرس. ويدرك مرشحو الحزب الديمقراطي للرئاسة حقائق الحياة هذه أيضاً ويعونها جيداً، ولعل هذا هو السر الكامن في إيغال جون كيري في إظهار تعاطفه ودعمه غير المحدود لـ "إسرائيل" في عام 2004 وهذا هو أيضاً سبب سلوك هيلاري كلينتون الدرب ذاته والمغالة في إبداء دعمها الكامل لـ "إسرائيل" اليوم.

وفي غضون ذلك، يتصدر دعم الولايات المتحدة لسياسات "إسرائيل" ضد الفلسطينيين قائمة أهداف اللوبي، لكن مطامح اللوبي ومطامعه لا تتوقف هنا. فاللوبي يبتغي أيضاً من أمريكا أن تساعد "إسرائيل" على أن تظل هي القوة الإقليمية المهيمنة. فلا عجب إذن أن تتضافر جهود الحكومة "الإسرائيلية" مع مساعي الجماعات الموالية والمناصرة لـ "إسرائيل" في الولايات المتحدة، وأن يعمل الطرفان معاً بجد ومثابرة لصياغة سياسة إدارة بوش تجاه العراق وسوريا وإيران، إضافة إلى خطتها الكبرى الرامية إلى إعادة صياغة نظام الشرق الأوسط.

”اسرائيل“ والحرب على العراق

لم يكن الضغط الذي مارسه ”اسرائيل“ واللوبي هو العامل الأوحد وراء قرار الولايات المتحدة بمهاجمة العراق في مارس/ آذار من عام، 2003 لكنه كان أحد العناصر الحاسمة في اتخاذ قرار الغزو. ويعتقد بعض الأمريكيين أن هذه كانت ”حرباً من أجل النفط“ لكن في الحقيقة لا يكاد يوجد أي دليل مباشر يدعم مثل هذا الزعم، والقرائن كلها توحي بعكس هذا. وعوضاً عن ذلك، فإن الحرب إنما كان الدافع الأكبر وراء شنها الرغبة الجامحة في جعل ”اسرائيل“ أكثر أمناً. ووفقاً لفيليب زيليكاو، وهو عضو في المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية الرئاسية (2001-2003)، والمدير التنفيذي للجنة تقصي حقائق الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، ويشغل حالياً منصب مستشار وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، فإن ”التهديد الحقيقي“ الذي كان يمثلته العراق لم يكن خطراً يحدق بالولايات المتحدة أو يهددها بأي صورة من الصور. ف”التهديد غير المعلن“ كان ”خطراً يتهدد ”اسرائيل“ وتحدث زيليكاو إلى جمهور احتشد في جامعة فيرجينيا في سبتمبر من عام، 2002 فأكد ما سبق له ملاحظته وشدد على أن الحكومة الأمريكية لا تريد أن تتكئ على هذه النقطة من الناحية الخطابية والإعلامية، لأن هذه الحقيقة ”لا تحظى برواج شعبي“.

وفي السادس عشر من أغسطس/ آب من عام، 2002 أي قبل 11 يوماً من إطلاق نائب الرئيس ديك تشيني صافرة الشروع في حملته لتسويق الحرب وذلك بإلقاء خطاب متشدد أمام رابطة قدامى المحاربين أوردت صحيفة ”واشنطن بوست“ في تقاريرها أن ”اسرائيل“ تحت المسؤولين الأمريكيين على ألا يؤخروا الضربة العسكرية ضد عراق صدام حسين“. وبدلول هذه المرحلة، وحسب شارون، فإن التعاون والتنسيق الاستراتيجي بين ”اسرائيل“ والولايات المتحدة بلغا ”أبعداً غير مسبوقة“، وكان مسؤولو الاستخبارات ”الاسرائيليون“ قد قدموا إلى واشنطن حشداً كبيراً من التقارير المفزعة بل المثيرة للهلل بشأن برامج العراق لحيازة أسلحة الدمار الشامل. وكما صاغ المسألة ووصفها جنرال ”اسرائيلي“ متقاعد فإن ”الاستخبارات ”الاسرائيلية“ كانت شريكاً كاملاً في تكوين الصورة التي قدمتها الاستخبارات الأمريكية والبريطانية بشأن قدرات العراق وتسليحه بغير الأسلحة التقليدية“.

اللوبي والحرب على العراق

كانت القوة الدافعة الكبرى داخل الولايات المتحدة وراء إيقاد الحرب على العراق زمرة ضئيلة من المحافظين الجدد، وأكثرهم تربطه صلات حميمة بحزب الليكود ”الاسرائيلي“. وإضافة إلى ذلك فإن كبار قادة المنظمات الرئيسية التابعة للوبي ”الاسرائيلي“ صوتوا لمصلحة شن الحرب. وحسب مجلة ”فوروارد“: ”فحين سعى الرئيس بوش لتسويق الحرب على العراق والترويج لها هبت لنصرتها أهم المنظمات

اليهودية الأمريكية واصطفوا جميعاً كالبذيان المرصوص للدفاع عنه. وفي بيان إثر بيان أكد زعماء اليهود في أمريكا ضرورة تخليص العالم من صدام حسين ومن أسلحته للتدمير الشامل". وتمضي الافتتاحية لتقول إن "هاجس سلامة" إسرائيل والحفاظ على أمنها كان بحق العامل الفاعل الأكبر الذي طغى على مداورات ومشاورات الجماعات اليهودية الرئيسية، وكان جديراً بأن يستحوذ على اهتمامها".

كان المحافظون الجدد قد حزموا أمرهم وصمموا بصورة نهائية على الإطاحة بصدام حسين قبل أن يتولى بوش الرئاسة. وأحدث هؤلاء حراكاً تحريضياً نشطاً في بداية عام 1998 وذلك بذشر رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس ك्लينتون ينادون فيهما بإزاحة صدام حسين عن السلطة. والموقعون عليهما، ولكثير منهم صلات وثيقة بالجماعات الموالية لـ "إسرائيل" مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، ومن بين كبار رجالاتها إليوت أبرامز، وجون بولتون، ودوجلاس فيث، ووليم كريستول وبيرنارد لويس، ودونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفويتز، لم يواجهوا صعوبة كبيرة أبداً في إقناع إدارة ك्लينتون بتبني الغاية الكبرى العامة ألا وهي الإطاحة بصدام حسين. لكن المحافظين الجدد لم يكونوا قادرين على تسويق حرب لتحقيق هذا. فاقترضوا الأمر التريث ريثما تختمر الظروف. كما أنه لم يكن في وسعهم إثارة المزيد من الحماس لغزو العراق في الشهور الأولى من إدارة بوش، وعلى عظم أهمية المحافظين الجدد وضخامة دورهم في إشعال الحرب في العراق وكبر نفوذهم لتحقيق هذه الغاية، ما كان لهذه الحرب أن تقع من دون مساعدة، إذ كانوا يرقبون ذريعة ما توصلهم إلى مبتغاهم.

لذا كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر فرصة المحافظين الجدد الذهبية لاختراع قضية تشن على أساس ذرائعها الحرب على العراق. ففي لقاء حاسم بالغ الأهمية مع بوش في كامب ديفيد يوم الخامس عشر من سبتمبر زين وولفويتز لبوش فكرة مهاجمة العراق قبل أفغانستان، وحرصه على ذلك مع أنه لم تكن هناك إشارة من دليل على أن صدام حسين كان ضالماً في الهجمات على الولايات المتحدة، كما كان من المعروف للقاصي والداني أن ابن لادن كان في أفغانستان. ورفض بوش هذه النصيحة واختار عوضاً عن ذلك التوجه لشن الحرب على أفغانستان، لكن الحرب على العراق صار ينظر إليها الآن على أنها احتمال جدي لا يمكن استبعاده، ولم يلبث بوش أن كلف المخططين العسكريين الأمريكيين بتاريخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2001 بمهمة تطوير وإعداد خطط محكمة للقيام بالغزو.

وفي غضون ذلك شمر المحافظون الجدد الآخرون عن ساعد الجد، وعملوا حثيثاً في أروقة السلطة والقوة والنفوذ. ولم تجتمع لدينا بعد عناصر القصة الكاملة لما دار وما تم تدبيره في الدهاليز والكواليس، غير أن علماء باحثين من أمثال لويس وفؤاد عجمي من جامعة جون هوبكنز أوردت التقارير أنهم لعبوا أدواراً رئيسية في

إقناع نائب الرئيس ديك تشيني ليستقر رأيه على خيار الحرب على العراق. وكانت آراء تشيني أيضاً متأثرة بصورة مهولة بالمحافظين الجدد ضمن أطقم العاملين تحت إمرته، لا سيما إيرك أيدلمان، وجون حنا، ورئيس هيئة مساعديه ليبي، وهو أحد أقوى الشخصيات في الإدارة. وساعد نفوذ نائب الرئيس وتأثيره في إقناع الرئيس بوش في بداية عام 2002. وهكذا وبعد أن امتطى بوش وتشيني العربية سمع دوي طبول الحرب فقد سبق السيف العذل.

وخارج أوساط الإدارة لم يأل جهابذة المحافظين الجدد جهداً، ولم يهدروا لحظة من الوقت، بل بذلوا قصارى جهدهم لاختراع قضية تقوم ذريعتها الجوهرية على الزعم بأن غزو العراق خطوة أساسية لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب دون الإقدام عليها. واستهدفت مساعيهم في جزء منها إبقاء الضغط على الرئيس، وفي جزئها الآخر التغلب على المعارضة للحرب داخل وخارج الحكومة. وفي 20 سبتمبر نشرت جماعة من كبار شخصيات المحافظين الجدد رسالة أخرى مفتوحة تخبر الرئيس فيها بأنه "حتى لو لم يربط أي دليل بين العراق وبين أحداث 11 سبتمبر مباشرة، فإن أي استراتيجية تستهدف استئصال شأفة الإرهاب واجتثاثه يجب أن تشتمل على جهد يصمم على الإطاحة بصدام حسين وإزاحته عن السلطة في العراق، كما ذكرت الرسالة أيضاً الرئيس بوش بأن "إسرائيل" كانت وستظل أخلص وأقوى حليف لأمريكا في حربها على الإرهاب الدولي". وفي عددها بتاريخ الأول من أكتوبر/تشرين الأول دعت "ويكلي ستاندرد" عبر مقال روبرت كاجان ووليم كريستول إلى تغيير النظام في العراق مباشرة بعد هزيمة طالبان. وذلك اليوم ذاته انبرى شارلز كراو ثامر للجدل على صفحة جريدة "واشنطن بوست" محاججاً بأننا وبعد أن أنجزنا المهمة في أفغانستان وتخلصنا من طالبان ينبغي أن تكون سوريا هي الهدف التالي تتبعها إيران والعراق. وجادل قائلاً: "إن الحرب على الإرهاب سوف تختتم في بغداد عندما نجهز على أخطر نظام إرهابي في العالم".

وصليات القذائف الإعلامية والصحافية هذه كانت مجرد استهلال ممهدة لحملة علاقات عامة تمضي بلا هوادة فلا تبقي ولا تذر في سبيل دشد الدعم لغزو العراق. وكان من بين الأركان الرئيسية في هذه الحملة تسخير المعلومات الاستخباراتية وتحويرها بحيث تظهر صدام وكأنه تهديد وخطر وشيك. وعلى سبيل المثال زار ليبي "السي أي إيه" مرات عدة للضغط على المحللين كي يعثروا على دليل يؤسس لقضية توفر ذرائع للحرب، وساعد في تحضير دراسة تفصيلية حول التهديد الذي يمثله العراق في بدايات عام، 2003 وتم دفع التقرير إلى كولن باول ومن ثم عكف باول على التحضير لتقريره الموجز السيء الذكر الذي ألقاه في الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن حول التهديد العراقي. وحسب بوب وود وورد فإن باول "كان مذعوراً مما اعتبره غلواً وتجنياً وتجاوزاً لكل الحدود. لقد كان ليبي يستخلص أسوأ الاستنتاجات

من شذرة معلومات هنا، ونبذة هناك، ومن خيوط واهية يراد أن يحاك منها قميص من الزور“. ورغم أن باول نحى جانباً معظم ما حشى به ليبي التقرير من مزاعم ملفقة صارخة في زورها وبهتانها، فإن العرض الذي قدمه أمام مجلس الأمن ظل مليئاً بالأخطاء، حسب اعتراف باول نفسه فيما بعد.

انخرطت أيضاً في مساعي حملة تسخير الاستخبارات لهذه المآرب منظمتان كانتا قد انشئتتا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكانت التقارير ترفع مباشرة إلى مساعد وزير الدفاع دو جلاس فيث. وكلفت مجموعة تقييم سياسة مكافحة الإرهاب بمهمة العثور على صلات تربط العراق بتنظيم القاعدة، وهي الصلات التي افترضت الأوساط الاستخباراتية أنها مفقودة. كان ويرمر، وهو من زمرة المتشددين من المحافظين الجدد، ومايكل معلوف، وهو لبناني أمريكي تربطه ببيرل صلات وثيقة، من أبرز أعضاء هذه المجموعة. وكلف مكتب الخطط الخاصة بمهمة العثور على أدلة يمكن أن تستخدم لتسويق شن الحرب على العراق. وترأس هذا المكتب أبرام شولسكي، وهو أحد المحافظين الجدد الذين تربطهم بولفويتز صلات مودة قديمة، ومن بين أعضائه أفراد مجندون اختيروا من صفوف مراكز الأبحاث الموالية لـ ”إسرائيل“.

ومثلاً جميع المحافظين الجدد في واقع الأمر، يكن فيث إخلاصاً عميقاً لـ ”إسرائيل“، كما تربطه علاقات قديمة مع حزب الليكود، وقد كتب مقالات في تسعينات القرن الماضي تؤيد المستوطنات وتحاول البرهنة على أنه ينبغي على ”إسرائيل“ أن تحتفظ بالمناطق المحتلة. وأهم من ذلك، أنه كتب مع بيرل ووورمرس تقرير ”الانقطاع التام“ في شهر يونيو/حزيران لرئيس الوزراء ”الاسرائيلي“ القادم بنيامين نتنياهو. ويوصي هذا التقرير نتنياهو، ضمن أمور أخرى، بأن ”يركز على إزاحة صدام حسين عن السلطة في العراق. وهو الهدف الاستراتيجي ”الاسرائيلي“ المهم بحد ذاته“. كما دعا ”إسرائيل“ إلى اتخاذ خطوات من أجل إعادة ترتيب الشرق الأوسط برمته. ولم يطبق نتنياهو وصيتهم، ولكن فيث وبيرل ووورمرس، سرعان ما راحوا يحثون إدارة بوش على السعي لتحقيق تلك الأهداف ذاتها. وأثار هذا الوضع كاتب الزاوية في صحيفة ”هآرتس“ ”الاسرائيلية“ عكيفا إدار ليحذر من أن فيث وبيرل يسيران على خط رفيع بين ولائهما للحكومات الأمريكية والمصالح ”الاسرائيلية“.

وولفويتز مخلص لـ ”إسرائيل“ بالقدر ذاته. وقد وصفته مجلة ”فوروارد“ ذات مرة بأنه ”أشد الأصوات الموالية لـ ”إسرائيل“ تطرفاً في الإدارة الأمريكية“ واختارته سنة، 2002 الأول من بين خمسين شخصية بارزة ”تمارس النشاط اليهودي بوعي“. وفي الوقت ذاته تقريباً منح (المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي) وولفويتز جائزة هنري جاكسون للخدمة المتميزة، عن دعمه الشراكة بين ”إسرائيل“ والولايات

المتحدة، وأطلقت عليه صحيفة "جيزوراليم بوست" لقب "رجل العام، سنة 2003"، ووصفته بأنه "موال لـ"إسرائيل" بورع".

وأخيراً، نجد من المناسب إضافة كلمة مختصرة عن دعم المحافظين الجدد قبل الحرب لأحمد الجلبي، المنفي العراقي الذي كان يترأس المؤتمر الوطني العراقي. فقد احتضنوا الجلبي لأنه كان يعمل على إقامة علاقات متينة مع الجماعات اليهودية الأمريكية، ويتعهد برعاية علاقات طيبة مع "إسرائيل" حالما يتسلم السلطة. وهذا بالتحديد ما كان مؤيدو تغيير النظام المواليون لـ "إسرائيل" يريدون سماعه، ولذلك ساندوا الجلبي في المقابل. وقد عرض الصحافي ماتيو بيرجر جوهر الصفقة في مجلة "جويش جورنال"، حيث قال: "إن المؤتمر الوطني العراقي يرى في تحسين العلاقات وسيلة للإفادة من النفوذ اليهودي في واشنطن والقدس، وحشد المزيد من الدعم لقضيته". أما الجماعات اليهودية، فقد رأت في ذلك فرصة لتمهيد السبيل لقيام علاقات أفضل بين "إسرائيل" والعراق، إذا انخرط المؤتمر الوطني العراقي في استبدال نظام صدام حسين.

التحول في المنطقة

لم يكن يفترض في حرب العراق أن تكون مستتقلاً باهظ التكاليف. بل كان المقصود منها أن تكون الخطوة الأولى في خطة أكبر لإعادة ترتيب الشرق الأوسط. وكانت هذه الاستراتيجية الطموحة تخلياً صارخاً عن السياسة السابقة للولايات المتحدة، وكان اللوبي و"إسرائيل" قوتين دافعتين حاسمتين وراء هذا التحول. وقد تأكدت هذه النقطة بوضوح بعد بدء حرب العراق من خلال خبر نشر في الصفحة الأولى من صحيفة "وول ستريت جورنال". فالعنوان الرئيسي يوضح القصة كاملة، حيث جاء فيه "حلم الرئيس: لا تغيير نظام وحسب، بل تغيير منطقة: إيجاد منطقة ديمقراطية موالية للولايات المتحدة هدف له جذور عند "إسرائيل" وعند المحافظين الجدد".

وكانت القوى الموالية لـ "إسرائيل" مهتمة منذ وقت طويل بتوريط الجيش الأمريكي بصورة أكثر مباشرة في الشرق الأوسط، بحيث يستطيع المساعدة في حماية "إسرائيل". ولكنها لم تحرز سوى نجاح محدود على هذه الجبهة خلال الحرب الباردة، لأن أمريكا لعبت دور "البهلوان المتوازن بعيداً عن الشاطئ" في المنطقة، حيث ظلت معظم القوات الأمريكية المخصصة للشرق الأوسط، مثل قوة الانتشار السريع "عند الأفق" وبعيداً عن طريق الخطر. وحافظت واشنطن على توازن مفضل للقوة بضرب القوى المحلية بعضها ببعض، وهذا هو سبب دعم إدارة ريجان لصدام ضد إيران الثورية أثناء الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988).

وسنة، 2002 عندما أصبح غزو العراق، قضية تحظى بأولوية عليا، كان إجراء التحول في المنطقة قد غدا عقيدة في أوساط المحافظين الجدد.

ويصف تشارلز كروثامر هذه الخطة الكبرى بأنها وليدة أفكار ناتاني شارانسكي، السياسي "الإسرائيلي" الذي راقت كتاباته الرئيس بوش. ولكن شارانسكي لم يكن صوتاً منفرداً في "إسرائيل". بل إن "الإسرائيليين" عبر الطيف السياسي كانوا يعتقدون أن إطاحة صدام سوف تغير الشرق الأوسط لمصلحة "إسرائيل". وقد كتب أدولف بين في صحيفة "هآرتس" (17 فبراير/ شباط 2003) "إن كبار ضباط الجيش "الإسرائيلي" والمقربين من رئيس الوزراء أرييل شارون، مثل مستشار الأمن القومي إفرام هاليفي، يرسمون صورة زاهية للمستقبل الرائع الذي ينتظر "إسرائيل" بعد الحرب. وهم يتصورون أثراً يشبه حركة أحجار الدومينو، بسقوط صدام حسين، ومن بعده أعداء "إسرائيل" الآخرون.. ومع هؤلاء الزعماء سيختفي الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل".

وباختصار، فإن زعماء "إسرائيل"، والمحافظين الجدد، وإدارة بوش، كانوا جميعاً يرون الحرب مع العراق الخطوة الأولى في حملة طموحة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط. وفي أول فيض للنصر حولوا أنظارهم شطر خصوم "إسرائيل" الآخرين في المنطقة.

أنصار الكيان يصوّبون باتجاه سوريا وإيران

لم يبدأ قادة "إسرائيل" بالضغط على إدارة بوش لدفعها لتصويب فوهات مدافعها باتجاه سوريا قبل مارس/ آذار من عام، 2003 وذلك لأنهم كانوا مستغرقين إلى الحد الأقصى في جهود التحريض لشن الحرب على العراق.

وما إن سقطت بغداد في منتصف أبريل/ نيسان حتى بدأ شارون وجنرالاته ورجالاته يحدثون واشنطن على استهداف دمشق. وعلى سبيل المثال أجرى شارون وزير حربه شاول موفاز مقابلات قصد منها تسليط وهج إعلامي مبهر في 16 أبريل في العديد من الصحف "الإسرائيلية". ففي جريدة "يديعوت أحرنوت" طالب شارون الولايات المتحدة بأن تمارس ضغطاً "شديداً" على سوريا. وصرّح موفاز لمعاريف قائلاً: "لدينا لائحة طويلة من المسائل التي نفكر بأن نطالب السوريين بها، ومن المناسب أن نقوم بهذا من خلال الأمريكيين.

وتحدّث مستشار شارون لشؤون الأمن القومي إفرام هاليفي إلى جمهور احتشد في قاعة المحاضرات في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، فأخبرهم بأن من المهم الآن بالنسبة للولايات المتحدة أن تتعامل بحزم وخشونة مع سوريا، وأوردت الـ "واشنطن بوست" أن "إسرائيل" كانت "تغذي الحملة" ضد سوريا بإمداد أجهزة الاستخبارات الأمريكية بتقارير عمّا يقوم به الرئيس السوري بشار الأسد من أعمال.

وكان بعض من أبرز أعضاء اللوبي قد قَدّموا الحجج ذاتها وجادلوا بالطريقة نفسها بعد سقوط بغداد. وأعلن وولفويتز أنه "يجب إحداث تغيير للنظام في سوريا". وأخبر ريتشارد بيرل أحد الصحفيين قائلاً: "يمكننا أن نذب رسالة قصيرة، رسالة تتألف من كلمتين (إلى الأنظمة المعادية الأخرى في الشرق الأوسط): "أنتم اللاحقون". وفي أوائل إبريل نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط تقريراً يمثل رأي الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) بدأ بعبارة أن سوريا "يجب ألا يفوتها مغزى الرسالة، ألا وهي أن الدول التي تنتهج سياسة صدام حسين الرعناء، وتسلك طريق التحدي، يمكن أن ينتهي بها المطاف إلى مواجهة ما واجهه من مصير". وفي الخامس عشر من أبريل كتب كلين هالفي مقالاً في صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" تحت عنوان: "في الخطوة التالية صعدوا الضغوط على سوريا". هذا في حين كتب زيف تشافيتس مقالاً في اليوم نفسه لجريدة "نيويورك ديلي نيوز" بعنوان "سوريا صديقة الإرهاب تحتاج إلى تغيير أيضاً". ولثلاً يزايد عليه أحد، سارع لورنس كابلان فكتب في صحيفة "نيو ريبيك" بتاريخ 21 أبريل ليقول: إن الرئيس السوري بشار يمثل تهديداً خطيراً للأمريكا.

وعودة أخرى إلى الكابيتول هيل حيث نفّض عضو الكونجرس، نائب نيويورك إيليويت اينجيل الغبار عن قانون محاسبة سوريا واسترداد السيادة اللبنانية وأعاد تقديمه يوم 12 أبريل، وتوعد هذا القانون سوريا بفرض عقوبات إن هي لم تتسحب من لبنان، وتتخلى عن أسلحة الدمار الشامل، وتوقف دعمها للإرهاب، كما طالب سوريا ولبنان باتخاذ خطوات عملية ملموسة لإبرام سلام مع "إسرائيل". وأفاض اللوبي تبريكاته على هذا التشريع، وتبناه بقوة، لا سيما إيباك، و"أطرت له الأطر" حسب "جوش تلجراف" اليهودية "من قبل بعض من أخلص أصدقاء "إسرائيل" في الكونجرس". كان هذا التشريع مهماً إلى حد ما لبرهة من الوقت، ويعزى السبب الأكبر في هذا الغضب إلى أن إدارة بوش لم تكن شديدة الحماس لطرحه وتبنيه بقوة، غير أنه جرى تمرير هذا التشريع المناهض لسوريا بأغلبية ساحقة (398 صوتاً إلى 4) في مجلس النواب وبنسبة 89 إلى 4 في مجلس الشيوخ، وصدق بوش عليه ليصبح قانوناً في 12 ديسمبر/كانون الأول من عام 2003.

ومع ذلك كانت إدارة بوش لا تزال منقسمة بشأن الحكمة من استهداف سوريا في هذا الوقت بالذات، ومع أن المحافظين الجدد كانوا يتوقون في الحقيقة إلى تأجيج صراع مع دمشق، فإن وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية كانتا تعارضان هذا التوجه. وحتى بعدما وقع بوش على القانون الجديد أكد أنه سيمضي ببطء وتدرّج في تطبيقه.

ويمكن فهم ازدواجية بوش وتأرجحه حيال هذه القضية، ففي المقام الأول، دأبت الحكومة السورية على إمداد الولايات المتحدة بدفق ضخم من المعلومات

الاستخباراتية المهمة عن تنظيم القاعدة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، كما أنها حذرت واشنطن أيضاً في الوقت المناسب بشأن هجوم إرهابي كانت القاعدة قد خططت لشنه في الخليج. وعلاوة على ذلك أمنت سوريا لمحققي الاستجواب في الـ ”سي آي إيه“ سبل الوصول إلى محمد الزمار، الذي راجت مزاعم بأنه هو من قام بتجنيد العناصر التي شنت هجمات 9/11 واختطف الطائرات، والقبض عليه، فاستهداف نظام بشار الأسد من شأنه أن يهدد حلقات الارتباط الثمينة هذه ويقوض جهود الحرب الكبرى على الإرهاب.

وفي المقام الثاني، لم تكن علاقات دمشق سيئة مع واشنطن قبل الحرب على العراق (فعلى سبيل المثال كان قد بلغ بسوريا التعاون أن صوتت لمصلحة القرار 1441 في مجلس الأمن)، كما لم تكن سوريا تمثل تهديداً للولايات المتحدة بحال من الأحوال، فالنشدد تجاه سوريا واستخدام الخشونة في التعامل معها سوف يظهر الولايات المتحدة بمظهر ”البلطجي“ أو ”القيضي“ المتعطرس الذي لا يروي ظمأه إلا إشباع الدول العربية ضرباً وإذلالاً. وأخيراً فإن الزج بسوريا في لائحة الدول التي تستهدفها أمريكا من شأنه أن يوفر لسوريا حافزاً قوياً وذريعة لإحداث اضطراب وقلق في العراق، وحتى لو ارتأى المرء الضغط على سوريا فثمة ألف سبيل بديل لذلك. كما أن من الحكمة قبل التصعيد مع دمشق إنجاز المهمة في العراق أولاً.

ومع ذلك أصر الكونجرس على تصعيد الضغط على سوريا، وكان الدافع الأكبر وراء ذلك هو الاستجابة لضغط مارسه المسؤولون ”الاسرائيليون“ والجماعات الموالية لـ ”اسرائيل“ مثل ”إيباك“. ولو لم يكن هناك لوبي ”اسرائيلي“ ضاغط شديد الجبروت والتأثير لما كان ثمة قانون لمحاسبة سوريا، ولكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه دمشق أكثر استجابة على الأرجح وأعظم خدمة للمصالح القومية الأمريكية.

استهداف إيران

يميل ”الاسرائيليون“ إلى وصف أي تهديد بأشد العبارات وأقصى الألفاظ، لكن إيران ينظر إليها على نطاق واسع على أنها أخطر أعدائهم على الإطلاق، وما ذلك إلا لأنها أرجح الخصوم كفةً في احتمالات حيازة السلاح النووي حالياً. وفي حقيقة الأمر فإن ”الاسرائيليين“ كلهم يرى في أي بلد إسلامي في الشرق الأوسط يحوز أسلحة نووية تهديداً مصيرياً داهماً. وكما كان وزير الحرب ”الاسرائيلي“ بنيامين بن أليعازر قد علق قبل شهر واحد من غزو العراق فإن ”العراق مشكلة.. لكنكم ينبغي أن تفهموا هذه النقطة، أعني أنكم لو سألتموني اليوم فايران أخطر من العراق“.

وكان شارون قد بدأ يدفع الولايات المتحدة ويضغط عليها علانية لتجابه إيران في نوفمبر/تشرين الثاني من عام، 2002 في مقابلة مع ”التايمز“ اللندنية أريد لها أن تحظى بوهج إعلامي كبير. فبعدما وصم إيران بأنها ”ينبوع الإرهاب في العالم“ وأنها

مصممة على امتلاك السلاح النووي، أعلن أنه يجب على إدارة بوش أن تستخدم القبضة الحديدية ضد إيران "في اليوم التالي" لغزوها العراق. وفي أواخر أبريل من عام، 2003 أوردت صحيفة "هآرتس" في تقرير لها أن السفير "الإسرائيلي" في واشنطن صار يدعو اليوم إلى تغيير النظام في إيران. وعبر السفير عن وجهة نظره في أن الإطاحة بصادام لم تكن "كافية". وحسب كلماته فإن أمريكا "ينبغي عليها أن تمضي قدماً وتتابع، فما زالت هناك أخطار جسام تحق بنا من صوب سوريا، وأعظم منها، من جهة إيران".

كما لم يهدر المحافظون الجدد لحظة واحدة في السعي لاختلاق الذرائع وتلفيق الأمور كي يدينوا عليها قضية تغيير النظام في طهران. في السادس من مايو/أيار احتضن معهد المشروع الأمريكي مؤتمراً حول إيران استغرق يوماً كاملاً وشاركته في رعاية المؤتمر المنظمة المناصرة لـ "إسرائيل"، "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية" ومعهد هدسون.

وكان المتحدثون كلهم جميعاً موالين لـ "إسرائيل" يناصرونها أشد المناصرة، ودعا كثير منهم الولايات المتحدة إلى استبدال النظام الإيراني بديمقراطية. وكما هو معهود، كان هناك سيل عرم من المقالات التي دبجها محافظون جدد بارزون انغمسوا في مشاغل تهينة السبل لاستهداف إيران، فعلى سبيل المثال، كتب وليم كريستول في الويكلي ستاندرد يوم 12 مايو/أيار أن "تحرير العراق كان المعركة العظمى الأولى على درب رسم ملامح مستقبل الشرق الأوسط.. إلا أن المعركة العظيمة التالية ونأمل أن لا تكون عسكرية، ستكون المعركة ضد إيران".

واستجابت إدارة بوش لضغوط اللوبي بأن وصلت الليل بالنهار وبذلت قصارى جهدها لإجهاض البرنامج النووي الإيراني. لكن واشنطن لم تحرز نجاحاً يذكر، وتبدو إيران مصممة على الحصول على ترسانة نووية. ونتيجة لذلك صعد اللوبي ضغوطه على حكومة الولايات المتحدة مسخراً كل ما في جعبته من استراتيجيات والأعياب، وتتهال علينا اليوم الافتتاحيات والمقالات التي تحذر حالياً من الأخطار الوشيكة التي تحدث بالعالم إذا امتلكت إيران السلاح النووي، وتذعر المجتمع الدولي وتخوفه من خطورة أي تغاض أو استرضاء أو مهادنة لنظام "إرهابي"، وتلمح بصورة سوداوية قاتمة إلى أنه ينبغي التحرك للقيام بعمل استباقي وقائي في حال أخفقت الدبلوماسية، كما يدأب اللوبي على الضغط على الكونجرس ليصدق على تشريع دعم حرية إيران، الذي سوف يوسع نطاق الحظر الحالي المفروض على إيران. ويحذر المسؤولون "الإسرائيليون" أيضاً من أنهم سيقدمون على عمل استباقي إن مضت إيران قدماً في مشروعها النووي، وهي تلميحات تقصد في جزء منها الحفاظ على تركيز واشنطن على هذه القضية.

ويمكن للمرء أن يجادل في أن "إسرائيل" واللوبي لم يكن لهما تأثير عظيم في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، لأن لدى الولايات المتحدة أسبابها الخاصة للحيلولة دون حيازة إيران للأسلحة النووية، وهذا صحيح في جزء منه، لكن طموحات إيران النووية لا تمثل تهديداً مصيرياً بالنسبة للولايات المتحدة، فإذا كان في مقدور واشنطن التعايش مع اتحاد سوفياتي نووي، وصين نووية، أو حتى كوريا الشمالية نووية فلا شك في أن وسعها التعايش مع إيران نووية، وهذا هو السبب في أن اللوبي يجب أن يبدى زخماً متواصلاً من الضغوط على سياسة الولايات المتحدة كي تجابه إيران. صحيح أنه ما كان قدّر لإيران والولايات المتحدة أن تكونا حليفين لو لم يوجد اللوبي، لكنه لولا اللوبي لكانت سياسة الولايات المتحدة أكثر اعتدالاً وما كان للحرب الاستباقية أن تكون خياراً جدياً.

ملخص

لا عجب إذن في أن "إسرائيل" وداعميها ومناصريها الأمريكيين يتغنون من الولايات المتحدة أن تتعامل مع أي من خيوط أمن "إسرائيل" ومع كل هذه الخيوط مجتمعة. فإذا ما نجحت مساعيهم لصياغة سياسة الولايات المتحدة تم بالتالي إضعاف أعداء "إسرائيل"، أو الإطاحة بهم، فعندها تستبيح "إسرائيل" الفلسطينيين استباحة كاملة وتطلق أيديها تفعل بهم ما تشتهي، وعندها سيناط بالولايات المتحدة معظم المجهود الحربي القتالي لتخوض المعارك وتقدم قوافل القتلى ولتنهض بعبء إعادة بناء ما دمرته ودفع الفواتير.

إلا أنه حتى لو أخفقت الولايات المتحدة في إحداث تحول في الشرق الأوسط ووجدت نفسها في صراع مع عالم عربي وإسلامي يزداد جنوباً نحو الأصولية والتطرف، فسوف ينتهي المطاف بـ "إسرائيل" إلى الاستئثار بحماية القوة العظمى الوحيدة في العالم، ومن وجهة نظر اللوبي فإن هذه النتيجة ليست هي الكمال المنشود، لكنها من الواضح أنها هي المفضلة لـ واشنطن لتترك مسافة بينها وبين "إسرائيل"، أو لتستخدم قوتها لحمل "إسرائيل" على إقامة سلام مع الفلسطينيين.

الاستنتاجات

هل يمكن كبح جماح اللوبي ولجمه؟ يود المرء لو سائر هذا الاعتقاد وأطلق بعض العنان للنقاول، أخذاً في الحسبان الانهيار الكامل في العراق والحاجة الواضحة والملحة لإعادة تلميع صورة أمريكا ونفض ما علق بها من غبار كثيف في العالمين العربي والإسلامي، وما بدأ يتكشف أخيراً حول أن مسؤولي إيباك يسربون أسرار حكومة الولايات المتحدة إلى "إسرائيل". كما يمكن للمرء أن يذهب في الاعتقاد إلى أن موت عرفات وانتخاب أبي مازن الأكثر اعتدالاً منه سيجعل واشنطن تضغط بقوة أكبر من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام. وباختصار، فإن هناك أسساً صلبة تتيح لقيادة

الولايات المتحدة ألا يظلوا رهائن الالتصاق الكامل باللوبي، وأن يناوؤا عنه ولو بمسافة ضئيلة وأن يتبنوا سياسة شرق أوسطية أكثر انسجاماً مع المصالح الأمريكية في مداها الأوسع وتجلياتها الأشمل، وبشكل خاص فإن استخدام القوة الأمريكية لتحقيق سلام عادل بين الفلسطينيين و"إسرائيل" سوف يساعد على إحراز تقدم في تحقيق الغايات الأشمل من محاربة للتطرف وإعلاء لشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ولكن ذلك لن يحدث في وقت قريب. فمنظمة إيباك وحلفاؤها (و من بينهم الصهاينة المسيحيون) ليس لديهم خصوم خطيرون في عالم حشد التأييد. وهم يعلمون أن الدفاع عن "إسرائيل"، غدا أصعب من اليوم، وهم يستجيبون لذلك بتوسيع نشاطاتهم وزيادة أعداد الهيئات العاملة لديهم، وعلاوة على ذلك، يظل الساسة الأمريكيون شديدي الحساسية إزاء التبرعات للحملات الانتخابية وأشكال الضغط السياسي الأخرى، ومن المتوقع أن تظل وسائل الإعلام الرئيسية متعاطفة مع "إسرائيل" بصرف النظر عما تفعله.

إن الوضع مثير للقلق العميق، لأن نفوذ اللوبي يسبب المتاعب على جبهات عديدة. فهو يزيد الخطر الإرهابي الذي تواجهه جميع الدول، بما فيها الدول الأوروبية الحليفة لأمريكا، واللوبي بمنعه زعماء الولايات المتحدة من الضغط على "إسرائيل" لتصنع السلام، جعل من المستحيل إنهاء الصراع "الإسرائيلي" - الفلسطيني.

وهذا الوضع يمنح المتطرفين أداة تجنيد قوية، ويوسع رقعة الإرهابيين المحتملين والمتعاطفين معهم، ويسهم في إيجاد الراديكالية الإسلامية في العالم. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي حملة اللوبي لتغيير النظام في إيران وسوريا إلى أن تهاجم الولايات المتحدة هاتين الدولتين، بما ينطوي عليه ذلك من الآثار المدمرة المحتملة، إننا لسنا في حاجة إلى عراق آخر. وأقل ما في الأمر أن عداء اللوبي لهاتين الدولتين يجعل من الصعب على واشنطن بوجه خاص أن تجندهما ضد حركة القاعدة والتمرد العراقي، حيث ثمة حاجة ماسة إلى الحصول على مساعدة هاتين الدولتين.

كما أن للأمر بعدا أخلاقيا، إذ غدت الولايات المتحدة بفضل اللوبي، الدولة التي تمكّن "إسرائيل" في واقع الأمر من التوسع في المناطق المحتلة، وأصبحت بذلك متواطئة ومشاركة في ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين. ويدمر هذا الوضع جهود واشنطن لتعزيز الديمقراطية في الخارج. ويجعلها تبدو مرائية عندما تضغط على الدول الأخرى لكي تحترم حقوق الإنسان.

وتبدو جهود واشنطن للحد من الانتشار النووي مرائية بالقدر ذاته، مع الأخذ في الاعتبار رغبتها في تقبل ترسانة "إسرائيل" النووية، مما يشجع إيران والدول الأخرى على السعي لامتلاك قدرات مماثلة.

وعلاوة على ذلك، فإن حملة اللوبي لإخماد الجدل بشأن "إسرائيل" غير صحيحة للديمقراطية. وإسكات المتشككين بتنظيم القوائم السود وعمليات المقاطعة - أو بالقول

أن المنتقدين معادون للسامية- يتناقض مع مبدأ النقاش الحر الذي تقوم عليه الديمقراطية. وعجز الكونجرس الأمريكي عن إجراء حوار أصيل حول هذه القضايا الحيوية يشل عملية التداول الديمقراطي برمتها. وينبغي أن يكون من يساندون "إسرائيل" أحراراً في الدفاع عن قضيتهم وتحدي من يخالفونهم. ولكن جهود خنق النقاش بالتخويف تجب إدانتها بصراحة من قبل الذين يؤمنون بالتعبير الحر والنقاش المفتوح للقضايا العامة المهمة.

وفي النهاية، لقد كان أثر اللوبي في "إسرائيل" سيئاً، فمقدرة "إسرائيل" على إقناع واشنطن بمساندة أجندة توسعية قَعَدَ بـ "إسرائيل" عن اغتنام الفرص، التي كانت ستحفظ أرواحاً "إسرائيلية" وتقلص أعداد المتطرفين الفلسطينيين- ومن بين تلك الفرص توقيع معاهدة سلام مع سوريا والتطبيق التام والفوري لاتفاقيات أوسلو. ولكن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية المشروعة، لم يجعل "إسرائيل" قطعاً أكثر أمناً، والحملة الطويلة الواسعة لقتل أو تهيش جيل من الزعماء الفلسطينيين شدت أزر الجماعات المتطرفة مثل حماس، وقللت عدد الزعماء الفلسطينيين الراغبين في قبول تسوية عادلة، والقادرين على جعلها تعمل في الوقت ذاته. ويثير هذا المسار شبح احتلال "إسرائيل" ذات يوم لوضعية الدولة المنبوذة، التي كانت ذات يوم حكراً على دول التمييز العنصري مثل جنوب أفريقيا. ومن المفارقات أن "إسرائيل" ذاتها كانت ستغدو في وضع أفضل لو كان اللوبي أقل سطوة ولو كانت سياسة الولايات المتحدة أكثر إنصافاً.

ولكن هنالك بصيص أمل، فعلى الرغم من أن اللوبي يظل قوة شديدة، إلا أن الآثار العكسية لنفوذه يصعب إخفاؤها بصورة متزايدة، والدول القوية تستطيع الحفاظ على السياسات التي يعثرها العيب والنقص بعض الوقت، ولكنه لا يمكن تجاهل الواقع إلى الأبد. ولذلك، فإن ما تمس الحاجة إليه هو إجراء حوار نزيه وصريح حول نفوذ اللوبي، وحوار أكثر صراحة وانفتاحاً بشأن مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية. وكون "إسرائيل" في صحة وعافية، إحدى هذه المصالح، ولكن ليس منها استمرار "إسرائيل" في احتلال الضفة الغربية، أو تطبيق أجندتها الأوسع في المنطقة. وسوف يكشف النقاش الصريح العلني حدود الدفاع الاستراتيجي والأخلاقي للدعم الأمريكي المتحيز، وقد ينقل الولايات المتحدة إلى موقف أكثر انسجاماً مع مصالحها القومية، ومع مصالح الدول الأخرى في المنطقة، ومصالح "إسرائيل" بعيدة المدى كذلك.

[1] أثارت هذه الدراسة التي صدرت في آذار/ مارس 2006 في الولايات المتحدة الأمريكية ردود فعل واسعة أمريكياً ودولياً. وتعرض مؤلفاها المعروفين بمستواهما العلمي الرفيع وسمعتهم الكبيرة، إلى حملة شرسة من اللوبي الصهيوني وأنصاره. وقد اضطرت جامعة هارفرد إلى رفع اسمها عن هذه الدراسة بتلك

الحملة. والترجمة المرفقة قامت بإعدادها صحيفة الخليج الإماراتية في الفترة بين 31 آذار/ مارس و7 نيسان/أبريل 2006 ونشرتها صحيفة أخبار الخليج البحرينية، كما قامت صحيفة السفير اللبنانية بنشر ملخص لها.